



PROVISIONAL

A/40/PV.6
26 September 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ٩/٣٠

الرئيس : السيد دي بينييس (اسبانيا)
شَم : السيد غوتيريز (كوستاريكا)
(نائب الرئيس)

- تقديم المساعدة الغوثية الدولية الى المكسيك : مشروع قرار [١٤٧]
- خطاب فخامة الدكتور خوليو مارييا سانغوينتي ، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية
- المناقشة العامة [٩]

لقى كلمة كل من :

- السيد فاييرنين (فنلندا)
- السيد شفاردنازي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
- السيد بوس (لكسمبرغ)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64031

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠البند ١٤٧ من جدول الأعمالتقديم المساعدة الفوشية الدولية الى المكسيك (A/40/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند ، الذي تنظر فيه الجمعية على وجه الاولوية ، تجد الجمعية امامها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.1 .

وكما يعرف الممثلون ، وَّزَع مشروع القرار يوم أمس . والجمعية تعرب فيه لحكومة المكسيك وشعبها عن تضامنها ومؤازرتها ، كما تعرب عن تقديرها للدول والوكالات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية والافراد الذين يقدمون المعونة الفوشية لذلك البلد ؛ وترجو من الامين العام أن يعيبء الموارد للاسهام في مهمة الاغاثة والتعمير التي تضطلع بها حكومة المكسيك ؛ وتطلب الى كل الدول أن تسهم بسخاء في جهود الاغاثة والتعمير في المناطق المتضررة ، وان توجه مساعداتها ، قدر الامكان ، عن طريق منظومة الامم المتحدة ؛ وأخيرا تترجو من الامين العام أن ينسق المساعدة متعددة الاطراف وأن يحدد ، بالتشاور مع حكومة المكسيك ، الاحتياجات العاجلة والمتوسطة الاجل والطويلة الاجل بغية المساهمة في تعميم المناطق المتضررة .

هل لي أن اعتبر ان الجمعية تعتمد مشروع القرار A/40/L.1 ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١/٤٠)

السيد سيبولغيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

أن اعرب لكم عن بالغ ارتياح رعد المكسيك لرؤيتكم تتراسون أعمال الجمعية العامة في

دورتها الاربعين ليس فقط للعلاقات الوطيدة والعتيدة بين بلدينا ، وانما ايضا لما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية مشهود بها .

ونود أيضا أن نشكركم على اهتمامكم ، سواء بصفتكم رئيسا للجمعية العامة أو بصفتكم الشخصية ، بالاحداث الاخيرة في المكسيك ولما ابديتموه من تعاون . كما نود أن نشكر للامين العام عبارات التضامن التي تفصح عن تعاطفه وتوجيهه تعليمات الى مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث فور وقوع الكارثة لتوجيه الاغاثة الى بلادى .

وأود بايجاز أن أشكر البلدان الشقيقة في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي اخذت زمام المبادرة النبيلة بتقديم مشروع القرار A/40/L.1 الذى اعتمد للتو بشأن المساعدة الفوشية الدولية للمكسيك . ونحن نعتبر تقديم المشروع بادرة أخرى تعبّر عن تضامن أمريكا اللاتينية الذى وُجد بيننا دوما في الاوقات العصيبة . وشكرنا موجه بمفة خاصة الى وفد نيكاراغوا الذى اقترح ادراج البند على جدول أعمالنا والى وفد البرازيل ، الرئيس الحالى لمجموعة أمريكا اللاتينية .

وننقل شكر حكومة المكسيك الى جميع الدول الاعضاء في المنظمة على استجابتها بالاجماع لدعوة أمريكا اللاتينية ولاتفاقها على العمل بمورة جماعية وتسخير تعاون وكالات منظومة الامم المتحدة في توجيه المساهمات التي ستقدمها هتى البلدان ، سواء فيما يتعلق بالحالة الطارئة الحالية أو بعملية اعادة التعمير التي يجب أن تعقب ذلك في المستقبل القريب .

ان الدمار الذى سببه الزلزال بالغ الخطورة رغم محدودية منطقة الكارثة ، ويتعين علينا أن نتوخى المشاورة والصمود في جهودنا لاعادة الحياة الى حالتها الطبيعية . ان شعب المكسيك وحكومتها ، بقيادة الرئيس ميغيل دى لا مدريد ، يستخران كل ما هو متوافر لديهما من وسائل للتغلب على آثار الكارثة من خلال التمهئة الاجتماعية الذاتية . كما تلقينا مساهمات سخية حكومية وخاصة من مختلف البلدان التي ندين لها بامتنان بالغ .

وكما ذكر رئيس جمهورية المكسيك ، يعتبر الدعم المعنوي والمادي الذي تلقيناه من الخارج علامة لا يتجلى فيها التقدير فحسب ، بل وأواصر الاخوة والتعاون التي تربطنا بجميع الأمم . وانها لتحية مشجعة للحرم والبطولة اللذين اهداهما المكسيكيون في هذا الوقت العصيب .

ان قرار الجمعية سيضع بلا شك شعبنا ويماعده في محنته . وعلاوة على ذلك ، سيؤكد ثقتنا بالمبادئ السامية لهذه المنظمة وبالتضامن الانساني الذي انشئت الأمم المتحدة على أسسه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية قد اختتمت

نظرها في البند ١٤٧ من جدول الاعمال .

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٠خطاب فخامة د. خوليو مارييا مانغوينتي ، رئيس جمهورية اوروغواي الشرقيةالرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان الى

خطاب يلقيه رئيس جمهورية اوروغواي الشرقية .

امطح فخامة د. خوليو مارييا مانغوينتي رئيس جمهورية اوروغواي الشرقية الىقاعة الجمعية العامةالرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوليو مارييا مانغوينتي رئيس جمهورية اوروغواي الشرقية ، وأدعوه الى القاء بيانه أمام الجمعية العامة .

الرئيسي مانغوينتي (تكلم بالاسبانية وقدم الوفد نما بالانكليزية) :

أشعر بسرور مضاعف إذ اتحدث أمام هذه الجمعية العامة نيابة عن شعب اوروغواي . ومن دواعي سروري ، في المقام الأول ، أن أراكم وانتم تمثلون شعبا يربطه بشعب اوروغواي ماض من الجذور المشتركة وحاضر من المثل المشارك فيها ، ترأسون هذه الجمعية . وشانيا ، يسرني أن أكون هنا للاحتفال بالذكرى ذات أهمية خاصة ، الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة .

إذا كان في بقاء أية مؤسسة انسانية لمدة أربعة عقود ، ما يدعو للرضا ، فإن ذلك ينطبق بوجه الخصوص على الأمم المتحدة ، وهي تجسد لمبدأ الاخوة بين جميع البشر ، فاستمرار وجودها من يوم ليوم في عالم محفوف بالخطر تسيطر عليه الانانية الوطنية ، ينبغي أن يكون مدعاة للاحتفال .

ورغم الصعوبات الخطيرة التي كان عليها أن تواجهها والازمات المستمرة التي اختبرت صلابتها ، ظلت هذه السفينة الهشة التي توفر مأوى لآمال العالم ، طافية

وواصلت رحلتها حتى وسط أمواج التشكك ، ونجحت في أن تبقى لضف حياة سابقتها ، عصبه الأمم .

ورغم الانتقاد الموجه للمنظومة ، عاش العالم لحوالي جيلين دون وقوع نزاعات عالمية النطاق . وهذا ليس بالأمر الهين . لقد تولدت تيارات من التضامن والتعاون لم تكن قائمة من قبل في تاريخ البشرية ، وبدأت عملية رائعة لانتهاء الاستعمار بتأييد من المنظمة .

وهذه المنظمة التي بدأت بـ ٥١ بلدا وقّعت على الميثاق ، تضم الآن ١٥٩ أمة مستقلة ذات سيادة .

الآن هذه الانجازات يمكن أن تخفي أوجه الضعف التي تنشأ فوق كل شيء من عدم توافر ايمان الحكومات بالمنظمة وعدم احترام أحكام الميثاق . ولهذا ، كانت هذه مناسبة ملائمة سواء لاصلاح وتغيير ما ينبغي تغييره ، أو للقيام بتحليل متأن لتحديد ما يمكن أن يعزى الى المنظومة من عيوب وما يمكن أن يعزى من مآخذ الى قصور البلدان الاعضاء وتقلبها .

فالمنظمة ، في آخر الامر ، انعكاس للبلدان الاعضاء نفسها ومرآة لمعاييرها وفضائلها . وفضلا عن ذلك ، ينبغي ألا تقاس قيمة المنظمة بما حققتة فحسب ، بل ايضا بما تجنبتة وحالت دون وقوعه ، فهذا منظور يلقي الضوء على نشاط الأمم المتحدة فيما يتعلق بصنع السلام .

ان ميثاق سان فرانسيسكو ، وان لم يتصف بالكمال ، بدأ في وقته كافيا للتوفيق بين شفافية المبادئ واعتماد الواقع . لكن العالم قد تغير ، ووجدت قوى العنصر والدمار والخلاف هجومها . ومن الصحيح القول بأن الأمم المتحدة كافحت من أجل السلم والعدل طوال أربعين عاما . ولكن هل اختبار قوة التحمل هذا ، وهذه المشاورة على التواجد رغم كثرة المحن يعطينا الأمل في المستقبل ؟ هل يوجد في الوقت الحاضر من الظروف الضرورية ما يسمح لنا بأن نتوقع أن تتمكن أجيال مقبلة من الاحتفال بمسور أربعين عاما أخرى من عمر المنظمة ؟

لقد أصبحت الأمم المتحدة عنصرا لا غنى عنه من عناصر الحياة الدولية المعاصرة . ونحن ، اعضاء المنظمة المسؤولون عن استمرار بقائها ، ينبغي أن نمر على بذل جهد جماعي لانشاء الآليات التي تسمح للمنظمة بأن تكون أكثر فعالية ، دون تغيير اطارها القانوني بشكل جوهري .

لقد نشأت الأمم المتحدة من كارثة عالمية لتحل محل عصبة الأمم ، التي كانت هي الأخرى نتاج اضطراب عالمي مأساوي . ولا ينبغي لنا أن ننتظر وقوع كارثة شالكة لتحسين الأمم المتحدة وتعزيزها .

في هذه الجمعية ، تجدد اوروغواي التزامها بمواصلة تأييد المنظمة دون قيد أو شرط ، وهي على استعداد لتعزيز أي جهد يرمي الى استعراض طرق عمل الأمم المتحدة ونظمها والمشاركة في ذلك الجهد ، بغية أن تصبح أكثر مرونة وأكثر فعالية سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي ، كما انها على استعداد لزيادة دعم الاختصاصات السياسية للأمين العام .

وهذا الالتزام من جانب اوروغواي ، تؤيده اليوم القوة الادبية والسياسية التي تنبثق من وجود مؤسساتها الديمقراطية ، التي استعيت مؤخرا في عملية ملمية للتطبيع المؤسسي تستمد جذورها بقوة من تصويت الشعب . واذ يبدأ العقد الخامس للأمم المتحدة ، فان الروح التي تتحلى بها اوروغواي في هذا المحفل ، تختلف عن الروح التي كانت تتصف بها في العقد الماضي . لقد بدأنا الآن مرحلة تاريخية لاستعادة الديمقراطية واعادة التأكيد عليها ، بما يتماشى والقناعات العميقة للشعب اوروغواي . ولهذه القناعات جذورها في العمر السحيق للكفاحات من أجل الاستقلال ، عندما قام ابناء اوروغواي في عمل من أعمال التضحية والولاء - بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ تقريبا - بالتخلي عن مدنهم ، وديارهم وممتلكاتهم لكي يتبعوا ارتيفاس بظلم المحرر ، الذي لم ينس على الاطلاق ان التأييد الوحيد لقوته السياسية كان يكمن في ارادة الشعب . وهذا التفاعل العميق بين الشعب وقائده ، بين المحكوم والحاكم ، يظهر بطريقة تدعو الى الاعجاب في كلمات ارتيفاس حيث قال : " ان السلطة تنبثق منكم وترتكز على وجودكم السيادي".

هذا مفهوم الديمقراطية الذي بقي في روح شعب اوروغواي عبر تاريخنا ويزدهر الآن مرة أخرى باعتباره جزءاً من تكويننا الداخلي ، وأحد عناصر كياننا كشعب ، ونداء داخليا طبيعيا لا يمكن أن نتخلى عنه والآن تعرضنا لخطر الانحراف عن طريقنا وخطر الظلال ، فنصبح قوما آخرين يختلفون عنا كما نحن الآن . لقد استعدنا وعينا ونشاطنا بالديمقراطية التي استعدناها الآن .

وإذ تعود اوروغواي إلى الديمقراطية ، فإنها تعود إلى موقفها التقليدي الخاص بالاحترام المارم لحقوق الإنسان والنهوض بتطوير الآليات والمؤسسات التي تضمن احترامها وحمايتها .

ولأننا كنا شعباً في ملتقى الطريق ، بين إسبانيا والبرتغال ، الامبراطوريتين العظيمين ، ولأن جذورنا الأيبيرية قد تمزقت بغضل دم المهاجرين الإيطاليين ومؤخراً تيارات الهجرة من فرنسا وسويسرا وارمنيا ومن اليهود ومن شعوب أخرى ، فإن التعددية والتسامح والايمان بالحرية واحترام حقوق الانسان تكمن في اعماق طبيعة وجودنا ذاته . وعلى المستوى الداخلي ، بمجرد تولي الحكومة الجديدة السلطة ، اعلنت عفواً عاماً سخياً عن السجناء السياسيين واعادت بالكامل الحرية السياسية والحقوق المدنية . وقد عاهدنا انفسنا الآن على القيام بانجاز عملية اعادة الحقوق التي انتهكت من قبل وتطبيع الأوضاع التي كان قد قبلها النظام السابق في أقرب وقت ممكن . فديمقراطية اوروغواي قد بدأت مسيرتها من جديد .

وعلى المستوى الدولي ، كان أول عمل من أعمال حكومتنا التصديق على اتفاقية حقوق الانسان بين الدول الامريكية . وتماشيا مع تفاهيدنا ، جددنا كفاحنا من أجل حقوق الانسان في كل مكان ، وفي ظل كل أنظمة الحكم . وسوف نستمر في هذا الكفاح دون ادخال أية اعتبارات أيديولوجية ودون أية خيارات تقوم على المصلحة الذاتية . ولهذا السبب ، لا يمكن لحكومتنا إلا أن تدین بقوة ذلك الفصل العنصرى الذى يمد من بقايا العصور البالية ، والأ تعترف بالحكومة المؤقتة لناميبيا التى انشأتها جنوب افريقيا على نحو غير مشروع .

في اطار حقوق الانسان ، يتعين على المجتمع الدولي أن يوجه انتباهه الى التطبيق الفعّال لاهم الحقوق ، الا وهو الحق في الحياة . وعندما يفكر المرء في الحقيقة المساوية التى تتمثل في أن ملايين الاطفال يموتون نتيجة لنقص المساعدة ، من المستحيل ألا نتفكك فيما يخص بتقدم المجتمع الانسانى . فليست هناك وسيلة أفضل للاحتفال بالذكرى الاربعمين لانشاء الامم المتحدة من تركيز جهودنا على تأييد المهمة النبيلة التى تقوم بها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لتطعيم الاطفال حتى يمكن تحقيق هدف التطعيم العالمى في عام ١٩٩٠ .

واننا كبلد يخرج الان من تجربة ألمية في هذا المجال ، نحك الحكومات التى كرمت انفسها للسلم أن تهدي احترامها للقيم الانسانية الاساسية بالتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان . ويحق لنا أن نتقدم بهذا الحداء . وقد كانت اوروغواى من أول البلدان التى صدقت على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وكانت من الدول القليلة التى قبلت سلطة اللجنة للنظر في شكاوى الافراد الذين كانوا ضحايا انتهاكاتهما . وعلاوة على ذلك ، لم تصدق اوروغواى على الاتفاقية الدولية للقضاء على كل اشكال التمييز العنصرى فحسب ، بل وكانت أول دولة تقبل سلطة اللجنة المعنية .

اننا جميعا ، بطريقة أو بأخرى ، قد اشتركنا في الانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية ونعرف ما كان لازما من التضحيات والصبر والتفاني لضمان تحقيق هذا الانتقال بطريقة سلمية . ولكن بالرغم من عظم الجهد المطلوب لاستعادة الديمقراطية ، لم يكن ذلك الجهد أعظم مما هو مطلوب الآن منا للحفاظ عليها .

ان الديمقراطية زهرة هشة ، ولدينا ادلة كافية ومتكررة على طبيعتها الهشة . فهي تعيش وتنمو في التربة السليمة والمناخ الصحيح . واية ديمقراطية حقيقية تقوم على احترام الفرد وتقديم المشورة الدورية والمجانية للشعب لا يمكن الحفاظ عليها الا في اطار اقتصادي يسمح لمواطنيها بالحصول على احتياجاتهم الاساسية المادية والروحية . وبعبارة اخرى ، فان العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ينبغي ان نسلم بها . وعندما لا يتوافر هذا الشرط ويسود الفقر والبطالة ، يبدأ العنف ويزداد ، ويستغل زارعو الاضطراب تلك التربة الخصبة ، ويتفكك نسيج المجتمع ، وفي الساحة الدولية تصبح دروب الولاء السياسي عشوائية .

ولا يعني هذا اننا ننكر باى حال من الاحوال العملية الرسمية للديمقراطية ، التي تعد دائما ضمانا أساسيا لاحترام تلك الحقوق ، ولكن بينما تعد العملية الرسمية للديمقراطية من الشروط اللازمة لوجود تلك الحقوق ، فانها ليست كافية لضمان استقرارها . ومهمتنا هي ضمان ان يتمكن شعبنا من التمتع بالظروف الاساسية للنمو والتنمية ، وليس هذا لاسباب الشرف وحده - اذ انه يضع ثقته فينا وينبغي علينا ان نمثل لارادته - او لدوافع انسانية بحثة معتبرين ، كما نفعل دائما ، ان ضمان الحياة الكاملة حق اساسي ، ولكن لاننا ينبغي ايضا ان نضمن السلم ، لاننا نحب الحياة ونساهم بنصيبنا فيها . وقد قال سينيكا " ان شعبا جائعا لا يمشى الى صوت العقل ولا تبعث العدالة السكنينة في نفسه ولا يستجيب للتوملات" .

ان استقرار المؤسسات الديمقراطية مهدد بخطر كبير في العديد من البلدان النامية . وهذا التهديد حقيقي وخطير ومعاصر . ونحن باعتبارنا مسؤولين عن توجيهه مصير تلك البلدان ندرك خطورة الحالة وندرك حقيقة انه يتعين علينا ان نبذل جهودا ضخمة في شكل عمل وتكشف .

وليس بوصفنا أن نتجاهل انه بغية تمحيح هذه الحالة المزعجة ، علينا أن نعتد على انفسنا ونستخدم مواردنا الخاصة . ولكن دعونا نكون مرحاء ولا نخدع انفسنا ، فالقوة التي سوف تتولد للتغلب على العقبات في طريق تنميتنا توجد ايضا وقبل كل شيء داخل انفسنا . وان مسلكا قويا وجريئا من جانب كل من قطاعنا العام والخاص يعتبر ضروريا لتوجيه هذه القوة وتعبئة الموارد المتاحة .

واذا كانت اوروغواي وامريكا اللاتينية بأسرها ترفب في مواجهة هذه الحالة الراهنة بسرعة فينبغي لها ان تبذل جهودا لم يسبق لها مثيل يكون فيها لتوافق الآراء العام بشأن مشاكل أساسية معينة اولوية على الاعتبارات المحلية والمشاجرات الطائفية او النزاعات الايديولوجية العقيمة .

ورغم ذلك ، ندرك تمام الادراك ان جهودنا ، رغم انها لا غنى عنها ، ليست كافية ، فقد كان قدرنا أن نعيش في عالم تسوده علاقات دولية اشاعت فيها الاضطراب مصاعب لم يسبق لها مثيل ، وتتأثر فيه اقتصاداتنا بعوامل خارجية لا سيطرة لنا عليها . فأسعار الفائدة ، التي لاتزال مرتفعة ، بالاضافة الى الاسعار المنخفضة لصادراتنا ، تخلق حالات تخنق ميزان مدفوعاتنا . وبالاضافة الى ذلك ، نتحمل بمسء ديوننا الخارجية ، التي تعطل خدمتها في الظروف الحالية أي تقدم دينامي في اقتصاداتنا . فبلدان امريكا اللاتينية تواجه حالة لم يسبق لها مثيل ناجمة عن الارقام الفلكية لديونها . ومن ثم ، دخلت في عملية حلزونية ، تجعل كل دورة فيها امكانية اعادة السداد امرا اكثر صعوبة .

فكيف وصلنا الى هذه الحالة ؟ ليست بنا حاجة لتكرار تاريخ الازمات الاقتصادية للبلدان النامية ، لكنه يتعين علينا هنا في الجمعية العامة ، أن نشير مرة اخرى الى شيء يبدو بديهيا في هذا السياق ، هو ان البلدان الدائنة مسؤولة هي الاخرى عن الحالة المساوية التي تعاني منها البلدان المدينة وانها مسؤولة الى حد كبير عن ايجاد حل لهذه المشكلة .

وانه لمن قصر النظر وانعدام الشعور بالمسؤولية ان نعتقد ان العوامل الوحيدة التي وضعت البلدان النامية المدينة في شرك هذا الدين الحزوني المتقلب الذي يولد مزيدا من الديون هو عدم الشعور بالمسؤولية من جانب تلك البلدان المدينة ، وسوء ادارتها وقصر نظرها . فنحن نواجه حالة تمطيط بتناقضات مأساوية ، ليس اقلها شأننا ان المؤسسات والبلدان الدائنة التي تطالب بسداد الدين وفوائده هي نفسها التي تتوق كل امكانية لقيام المدينين بدفع ديونهم عن طريق تحقيق الموارد اللازمة ، بسياساتها الحمائية وتدابيرها التمييزية ودعمها لمختلف سلعها .

واذا ما ظلت البلدان المصنعة مصرة على انكار المصدر الحقيقي لهذه المشكلات وطبيعتها ، ولم تتحمل بنصيبها من المسؤولية عن الحالة التي تسود العالم النامي ، ولم تقلل من عدم مرونتها فيما يتعلق بالمطالب العادلة لمعاملة أكثر انصافا ، سوف تضع كل تضحياتنا هباء ولن يكون هناك ما يدعو الى التفاؤل فيما يتعلق ببقاء الديمقراطية .

اننا لا نطلب عملا من أعمال الاحسان ، ولا نشجع المطالبة باجراءات وقد مؤقتت أصبحت من المفارقات التاريخية . اننا نطالب بتجارة افضل ، ونطالب بتكنولوجيا أكثر ، ونطالب بأن يسمح لنا بأن نبيع بغيره ان نتمكن من دفع التزاماتنا والوفاء بها . ونود ان ننمو بغيره ان نتمكن من الدفع ، لاننا نرفض أي بديل للدفع والنمو ، فقط لاننا نعرف ان تجاهل الديون لا يؤدي إلا الى عدم الشعور بالمسؤولية .

وقد ادلت اوروغواي بهذه البيانات ، وهي بلد أعاد التفاوض توا بشأن مديونيته في ظل أفضل الظروف التي يمكن ان نتوقعها في الحالة الراهنة . ولهذا ، فاننا لا ننظر الى المشكلة في اطار بعدها العاطفي . وعلى العكس من ذلك ، فاننا خلال المهلة التي توفرها الغترات الطويلة لاعادة السداد التي امكن الحصول عليها ، نحاول تحليل هذه المشكلة في منظورها التاريخي ، على المدى الطويل ومن وجهة نظر مشروعنة تأخذ في حسابها مصالح الدائنين والمدينين .

ولذلك ، نرى ان الحقيقة الماثلة في ان البلدان الدائنة لم تدرك ، أو لم ترغب في ان تدرك الجوهر الحقيقي لمشكلة الديون الخارجية ، بالاضافة الى العوائق التي وضعت في طريق التجارة مع البلدان النامية ، وعدم التوصل الى أية نتائج للحوار بين الشمال والجنوب ، والتلكؤ في قبول مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطبيقها ، لم تؤد كلها إلا الى تعميق مشاعر الاحباط لدى البلدان النامية .

ولا اعتقد ان هناك أية جدوى من ان نواصل اي جزء من الاجزاء التي قسم اليها العالم ذلك الحوار بين الصم الذي كانت نتيجته الوحيدة اراحة ضمير بعض ممن اثقل ضمائرهم الشعور بالذنب ، وقدم بعض العلاجات الزائفة والسطحية لاحتياجات الآخرين .

لقد أدى اعلان مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد والمحاولات التي اعقبته لترجمة تلك المبادئ الى واقع ، الى اشارة توقعات كبيرة في المحافل الدولية . لكن لا تدعونا ننخدع بهذا الاعلان ، لان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يعدو ان يكون قائمة طنانة من النوايا الحسنة .

لقد تدهورت معدلات التبادل التجاري لأمريكا اللاتينية خلال هذا العقد ، وفي العام الحالي ، ١٩٨٥ بنسبة ٢٠ في المائة وتعرضت القارة لانخفاض آخر في الاسعار . ويبدو ان الانخفاض الذي طرأ على أسعار المواد الخام في عام ١٩٨٥ يعني بالتأكيد خسارة في عوائد الصادرات تقدر بما يقرب من ١٠ بلايين دولار للمنطقة ككل .

وفي الوقت نفسه ، يتعين على أمريكا اللاتينية ان تواصل اجراء تحويلات صافية جديدة من مواردها الى الخارج بما يوازي ٣٠ بليون دولار تقريبا ، بالاضافة الى ٧٠ بليون دولار حولتها خلال السنوات الثلاث الماضية

وفيما يخص بلد صغير كبلدنا ، انخفضت كل اسعار المواد الخام خلال عام ١٩٨٥ وحتى الان بحوالي ١٠ في المائة تقريبا ، بالاضافة الى الانخفاض الحاد الذي تعرضت له الاسعار خلال هذا العقد كله .

وما فتئت الاسواق التقليدية لمنتجاتنا من اللحوم توحد ابوابها في وجوهنا بسبب المنافسة المدمرة من جانب اللحوم عالية الدعم التي تصدرها بلدان المجموعة

الاقتصادية الاوروبية . كما أصبحت صادراتنا من المنتجات الصناعية التي تعتمد اساسا على قطاع الزراعة والانتاج الحيواني مهددة بل ومستبعدة من الاسواق بفعل العوائق الحمائية من جميع الانواع .

فهل يعتقد احد اننا نستطيع ، في ظل هذه الظروف ، التوصل الى ايجاد المناخ الاجتماعي السلمي المطلوب ، والنهوض بالظروف اللازمة لارساء امس التنمية الاقتصادية ؟ واني على ثقة من ان تلك البلدان التي وصلت الى المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتطور الذي يكفل لها الحصول على حصة ضخمة من مكاسب التقدم - متدرك انه سيكون من صالحها هي ايضا ان تتخذ موقفا لا يبنيني على المصالح الوطنية قصيرة الامد ، بقدر ما يبنيني على المصالح المشتركة طويلة الامد . فمن المؤكد انه من مصلحة تلك البلدان ان تتعايش مع بلدان ذات اقتصادات مزدهرة وحكومات مستقرة ، تكون اسواقا نشطة لمنتجاتها مطمئنة الى مصادر امدادها ومنتجة بالتعامل مع بلدان صديقة بدلا من ان تكون محاطة ، كما هي الحال الان ، بدول في طريقها الى هاوية الافلاس التي تحمل في طياتها بذور البؤس ومترايط البؤس الذي لا مهرب منه : العنف . وكما قال مونتسكيو ، " ان الظلم الذي يقع على الواحد يهدد الكل".

اننا نرحب بأي فرصة للتفاوض . الا انه سيكون من غير المجدي لاحد ان يكون ما تبتغيه البلدان المتقدمة من التفاوض تعزيز ما تتمتع به من مواقع القوة ، او جنحنا ، نحن البلدان النامية ، الى اتخاذ المفاوضات كمنابر لبث الايديولوجيات او التقدم بمطالب خيالية يوطوبية ، بدلا من طرح مطالب واقعية او تبادل التنازلات على اساس متكافء .

ان علينا ، نحن شعوب العالم النامي ، ان نكون اكبر براغماتيكية وان ندرك ان تضامننا لم يتم بعد بالقدر الكافي الذي يمكننا من فرض شروطنا على من نتعامل معهم . واننا لا نستطيع ان نتوقع الحصول على اية تنازلات بلا مقابل . نعم ينبغي لنا ان نصر على مطالبنا ، لكننا لا ينبغي ان نتوقع الكثير من السخاء من جانب الاخرين ، ويجب ان نكون متطرفين في التمسك بمبادئنا ولكن معتدلين في تطبيقها .

وينبغي لنا في الوقت ذاته ان نركز تركيزا اكبر على الامكانيات التي يمكن ان يفتح آفاقها التعاون بين الانداد . ونحن مقتنعون باننا اذا ما وجهنا المزيد من الطاقات والقدرات الخلاقة لادارة علاقاتنا مع البلدان التي تمر بحالة مشابهة لحالتنا ، ففي منطقتنا أو في أى مكان آخر على حد سواء ، قد يسمنا ان نتوصل الى صبل جديدة لاحراز التقدم . ويمكننا ، عن طريق تكثيف وتوسيع التعاون مع البلدان النامية الاخرى ان نقلل من التناقضات الموجودة في اقتصاداتنا .

تعتبر امريكا اللاتينية ، باستثناءات قليلة ، متمتعة بالاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمعظم السلع الاساسية . الآ انه بالرغم من وجود بعض البقاع والمناطق دون الاقليمية التي تتميز بوفرة الانتاج الذي يزيد عن حاجتها والبقاع الاخر التي لا تستطيع ان تفي باحتياجاتها الذاتية ، لا يوجد القدر الكافي من التجارة الاقليمية . خلال الاعوام القليلة الماضية ، لم يأت من امريكا اللاتينية الآ خمس القيمة الاجمالية للسلع الاساسية المستوردة ، بما فيها النفط ، وقد صدرت منطقة امريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، ما قيمته ٣٠٠ ٧ مليون دولار من الاغذية في عام ١٩٨٢ ، لم يزد ما صدرته منها الى بلدان اخرى في المنطقة عن ٧٣٠ مليون دولار .

وبلغت قيمة صادراتها النفطية في عام ١٩٨٢ ، ٤٨ بليون دولار ، منها ٥ بلايين دولار من الصادرات الاقليمية ، في حين بلغت الواردات النفطية من بقية انحاء العالم ٢٦ بليون دولارا . وفي ظل القيود الخارجية المتشددة التي تواجهها بلداننا ، فان الحقيقة الماثلة في اننا نشترى من الخارج نفس السلع التي ننتجها داخل حدودنا تقوم دليلا على اننا اخفقتنا في تنظيم تجارة يمكن ان تعود علينا باكبر الفوائد الممكنة . وتبعاً لذلك ، يتعين علينا ان نحفز التكامل الاقتصادي بين بلداننا . ويجب ان يكون هناك المزيد من التجارة والمزيد من المساعدات التقنية وقدر اكبر من نقل التكنولوجيا فيما بيننا والمزيد من التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والمزيد من مشروعات تأسس الشركات متعددة الجنسية ، فضلا عن المزيد من تنسيق السياسات على الصعيد الاقليمي والاقليمية والقارية وبين القارية في جميع

المجالات التي توجد لنا مصالح مشتركة فيها . وكل هذه قنوات لم تستكشف على نحو كاف بعد ، وهي قد تفتح لنا آفاقا جديدة للخروج من هذا الركود الاقتصادي .

وفي هذا السياق ، أود ان اذكر بعملية التنسيق والتشاور التي نقوم بها نحن البلدان المدينة في امريكا اللاتينية ، من خلال مجموعة كارتاجينا بهدف التفاوض جماعيا مع دائنينا حول مشاكل ، كمشكلة الديون الخارجية ، التي اتخذت بعدا سياسيا غالبا بات يتطلب حلا سياسيا للمشكلة ، اذ لم يعد من الممكن التعامل معها كمجرد علاقة قانونية - مالية محضة بين مدينين ودائنين .

وفي هذا الصدد ، نرحب ، بل ونؤيد بقوة ما أكده الامين العام في تقريره السنوي المقدم الى الجمعية العامة من ان المسائل الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية قد اصبحت في السنوات الاخيرة مترابطة فيما بينها وباتت على قدر من الاهمية السياسية والاجتماعية لا يمكن معالجتها معه بطريقة فعالة الا باعتبارها جزءا من عملية سياسية اوسع اطارا .

ولسوف نتمسك بهذا الوجه من اوجه هذه المشكلة ، وهو ما سوف يتعين ان تقبله البلدان الصناعية في نهاية المطاف . ففيما يخص هذه المشكلة ، ينبغي ان ينظر الى امريكا اللاتينية ويستمع لها بوصفها مجموعة متحدة . ولا يعني ذلك اننا ناد للمدينين المعسرين يحاول تخفيف المديونية او اطالة مدة السداد . فليس الامر كذلك ، فالمنظور السياسي له معنيان : الاول ، وجوب التسليم بمزايا العمل في هذا المجال كوحدة متجانسة في نصف الكرة الغربي ، والاخر ، انه ينبغي ان يكون مفهوما ان الديون ستسد من خلال النمو والصادرات . والنمو لا يتحقق الا عن طريق الاستثمار . وهذا يعني ضمنا تلقي الاستثمارات واعادة استثمار بعض الوفورات ، التي تتحقق من خفض خدمات هذه الديون ، في أنشطة انتاجية ، وليس الهدف من هذا المنظور السياسي ان نتخلف عن الوفاء بالتزاماتنا او نتحدى النظام المالي ، لكنه يهدف الى ايجاد حل لهذه المشكلة ، التي لن نستطيع بلداننا ، في وضعها الحالي وبمواردها المعتادة ، ان تتغلب عليها في المدى الطويل ، الا على حساب المخاطرة بالفوضى .

وبالاضافة الى نمو الاستثمار نحتاج ايضا الى زيادة صادراتنا، وهذا ما يجب ان نكون واضحين فيه تماما لان مشكلة الديون الخارجية مرتبطة ارتباطا لا فكاك منه بمشكلة التجارة .

فاذا ما ظلت اسعار موادنا الخام آخذة في التدهور ، وظلت الحواجز الحمائية الحالية بلا تغيير ، وتأكدت الاتجاهات الجديدة التي تحمل في طياتها اخطار الحرب التجارية غير المعلنة في سياق السياسات الحمائية الانتحارية التي تخطاها البصر لن يتسنى ايجاد أى حل دائم لمشكلة الديون ، بل قد ينهار الصرح الذي حاولنا تشييده بما اقمناه من مؤسسات ما بعد الحرب ، مما يمهّد الطريق أمام عودة الركود العالمي أو نشوب أزمات لا يمكن التحكم فيها .

نودّ أيضا أن نكون بين القوى الدافعة للنمو العالمي . اصمحو لنا بأن ننتج ، اعطونا الموارد التي نعزّز بها قدراتنا على الاستثمار والتحديث الانتاجي ؛ افتحوا الابواب لقدراتنا التصديرية ، وسوف تصبح مشكلة الديون مجرد مشكلة مالية أخرى على جدول أعمالنا .

تلك هي الجوانب الاساسية للمشكلة : وحتى اذا استطعنا اليوم أن نتصور ولو للحظة واحدة أن مشكلة الديون الخارجية قد اختفت كأنها بفعل السحر ، فإننا لن نكون مع ذلك قد وجدنا الحل لجذور المشكلة . سنكون قد وجدنا غوشا مؤقتا فقط يتمثل في الإبقاء على الظروف الدولية الحالية للتجارة وتدفقات الإستثمار على ما هي عليه . وسوف نشهد بالتاكيد خلال عقد واحد بعد ذلك تجدداً لنفس المشاكل الحرجة التي نواجهها اليوم .

إن النظر الى الديون الخارجية كمشكلة إقتصادية بحتة خطأ تماما كالنظر الى الازمة في امريكا الوسطى كمشكلة سياسية بحتة . فأمريكا الوسطى باتت مؤخرا مسرحا لمأساة يتجلى فيها العنف بكافة أشكاله : الحروب الاهلية والصراعات عبر الحدود والإرهاب والقمع . كيف يمكننا أن نوقف هذه العملية الجهنمية التي تودي بحياة الناس ورفاهيتهم وشرواتهم ومازالت تسبب معاناة لا يمكن وصفها لشعوب تلك المنطقة التي تستحق مصيرا أفضل ؟

المشكلة أصاها ذات جذور عميقة تعود الى ما قبل قيام الحكومات والنظم السياسية الحالية والمرضى الذي تعاني منه امريكا الوسطى مرض لن يكون شفاء منه ما لم ينصبّ الإهتمام على مسبباته الاعمق السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية على السواء . فالعدوان الايديولوجي يجد أرضا خصبة في سياق تعاني فيه من الفقر والتخلف أغلب قطاعات السكان التي اهلتها تقليديا الاسر الحاكمة وطبقات المفقوة .

بيد أن الإصرار على النظر الى أزمة امريكا الوسطى بإعتبارها أزمة ذات طبيعة سياسية وايديولوجية بحتة خطأ له عواقب وخيمة . وبالمثل ، سيكون من الخطأ تجاهل الطريقة التي تستغل بها هذه المكاسب سياسيا ، أو تموّر وجوب إيجاد حل دائم لا يقوم

على المراعاة الصارمة للمبادئ التي توليها التقاليد السيامية لامريكا اللاتينية
 أعظم إعتبار ، وهي : عدم التدخل وإحترام سيادة الدول وملامتها الاقليمية وعدم
 استخدام القوة وعدم استخدام أراضي دولة لتقويض سيادة وإستقلال دولة أخرى اينما
 كانت ، سواء في امريكا اللاتينية أو في غيرها ، أو في امريكا أو في أي قارة أخرى
 ونحن نعتقد أن مجموعة كونتادورا تقدم في هذا الوقت أكثر الطرق ملاءمة لحل
 تلك الأزمة . ولهذا السبب قدمنا لها كل تأييدنا ، وقررنا الإسهام في توطيدها
 بالتعاون مع البلدان الشقيقة الأخرى في المنطقة ، بإعتبارها الآلية التي يمكن من
 خلالها إحلال السلم في المنطقة . بيد أن عمل مجموعة كونتادورا سيكون عقيماً تماماً
 ما لم يحدث تغيير في موقف البلدان المشتركة في تلك الأزمة .
 ونحن نحث تلك البلدان على أن تخفف من صلابه مواقفها المنبئية على أفكار
 وتحيزات مسبقة ، وتستجمع إرادتها لكي تلبي كل منها ما يطلبه شعبها ويحتاجه أي
 بعبارة بسيطة ومجردة : السلم .

وأود أن أذكر تلك الحكومات ، كل حكومة منها ، إنها عندما تسعى لتحقيق
 مصالحها الوطنية دون أن تأخذ في إعتبارها مصالح الآخرين ، ودون أن تطبق المعايير
 الاساسية للأخلاق والقانون الدولي ، ستظل الإنتصارات التي تحرزها سريعة الزوال ، ولن
 تعوضها في نهاية الأمر عما تكون قد تعرضت له من أضرار .فالتاريخ الذي يُكتب على
 شكل أحداث متقطعة ، على النحو الذي تروييه الصحف والافلام التسجيلية السينمائية
 وإذاعات الراديو والتليفزيون يمكن أن يبرز ويتغنى بالنجاحات التي تبدو لافتة للنظر
 لكنها تظل موقوتة وعارضة ، والتي تُحرز من خلال الضغط أو استخدام القوة أو
 الديماغوجية . أما التاريخ الذي يدوم فيكون متواملا غير متقطع ولا سبيل الى خداعه .
 فهو لا يسجل ولا يمجّد إلاّ أفعال أولئك الذين يحترمون إرادة الشعوب ويناضلون من أجل
 تلبية إحتياجاتها وتحقيق تطلعاتها .

وهناك أدواء أخرى تعاني منها امريكا اللاتينية ، بعضها خاص بها ولا يمكن
 نقله ، كالكثير من منازعات الحدود التي ظلت دون حل ، والتي تزداد وقيدا بسبب

الرؤى عميقة النضج المنافية لروح العصر لمفاهيم القومية ، والتي لا تخدم في نهاية الامر سوى دعم سباقات التسلح بكل ما تنطوي عليه من آثار مدمرة لمؤسساتنا وهناك منازعات أخرى يتعمّن النظر اليها في سياق مختلف النزاع القائم في المنطقة دون الاقليمية في جنوب الاطلسي التي يُعتبر بلدي جزءاً منها والتي مزقتها الحرب منذ أكثر من ثلاثة أعوام . فمشكلة جزر مالفيناس ليست مجرد مشكلة ثنائية بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى ، بل مشكلة امريكية لاتينية ، وبهذا الوصف نتناولها في بعدها الكامل . إن إستمرار الوجود البريطاني الدائم في جزر مالفيناس يتجاهل أحد المبادئ التي كانت الأساس الذي قامت عليه المنظمة السياسية للقارة الامريكية - الايبيرية وهو مبدأ " عدم المساس بالحدود القائمة " ، الذي صيغ وطبّق في القارة قبل سنوات عديدة من إحتلال بريطانيا العظمى لجزر مالفيناس على أساس الامر الواقع ، وهو الإحتلال الذي أدى ، على وجه الدقة ، الى ألا تظل هناك أى أرض امريكية غير مطالب بها وليست عرضة لان تحتلها دول أخرى من خارج القارة .

ونأمل أن تنجح بريطانيا العظمى ، التي عرفت كيف تتخلى عن ممتلكات واسعة في سائر أرجاء العالم عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة ، في التوفيق بين ما يمليه القانون ولما تتطلبه قواعد التمايش الدولي . ونحن نؤيد بالتالي مطالب الأرجنتين ، كما إننا مستعدون للقيام بأى عمل في طاقتنا للإسهام في تحقيق تقارب بين هذين الطرفين حول مائدة المفاوضات .

إن اوروغواي وهي نتاج لنفس الاصول التي نتجت عنها الأرجنتين ، تشعر بإقتناع بعدالة موقفها . وقد احتفظت بروابط تعاون تاريخية مع بريطانيا العظمى عززتها روح الاخوة خلال الحرب العالمية الثانية ، وهي تناشد الطرفين من هذا المحفل كي يسعيّا لإيجاد حلول لهذا الموقف الذي لا يمكن أن يظل بلا تفسير دون تعريض سلامتنا للخطر .

ونحن جميعا نعرف تلك القائمة الطويلة من المواقف والصراعات التي تعرّض السلم والامن الدوليين للخطر . إن الدول الصغيرة ، مثل اوروغواي تقف موقف الشهود الذين لا حول لهم إزاء مآسة الدول المستعبدة والامم الممزقة والشعوب التي تتعرض

للإعتداءات والاذى بسبب الحروب الايديولوجية والاطماع التوسعية . وفي حالة صراع الشرق الاوسط ، حدث ما هو أسوأ . فقد أصبح ذلك الصراع مجرد مشكلة روتينية : تعودنا على أن نعيش معها . وفي نفس الوقت ، يماني الملايين من البشر من الإفتقار الى الامن والخوف والنفي . ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي يقبل كل أولئك الذين يتأثرون تأثيرا مباشرا بالحالة في الشرق الاوسط الفكرة القائلة بأنه لن تكون هناك آفاق للسلم الدائم مادامت هناك أطراف تصرّ على عدم الإعتراف بحق اسرائيل في بقائها كدولة ، ومادام لم يعترف بالحاجة الى إقامة حدود آمنة ومعترف بها ، ومادام لم يعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بمنجاة من القسر المستمر من جانب القوى التي لا ترفع أعلامها إلا لما يحقق مصلحتها وحدها . وعلاوة على ذلك ، لن يؤمن السلم في المنطقة ما لم يعاد تأكيد وإحترام استقلال لبنان وعلامته الإقليمية . فلا بد أن تتحرّر أراضيه من وجود القوات المسلحة الاجنبية ، بغض النظر عن أصلها .

وهناك مشاكل أفغانستان وكمبوتشيا والحرب العراقية الإيرانية والموقف في ناميبيا ووضغ أغلبية شعب جنوب افريقيا ، وكلها أوضاع لا تتماشى وما تقوله حكومات الدول أطراف هذه المشاكل في المحافل الدولية . والواقع أنه من الأمور الفاجعة أن نتصور الهوة العميقة التي تفصل بين عالم الكلمات والإعلانات التي تسمع في هذا المحفل وعالم الواقع . ومما يوضح هذه مدى تلك الهوة المناشادات من أجل إحلال السلام والإعلانات التي تصرّ على ضرورة نزع السلاح والحاجة الى خلق مناخ دولي يفضي الى إشاعة الثقة والامن ، وكلها تصدر عن نفس الدول التي تنخرط في سباق للتسلح ذي أبعاد ضخمة للغاية .

ينبغي ألا نقتنع بما ننجزه . فأولادنا سيلوموننا بالتأكيد على الكثير مما لم ننجزه ، وقد لا يفغرون لنا أبدا الكثير مما أغفلنا فعله . واقتراح أن نتخلى عن تكلف الرضا عن النفس ، ونحل محلّه قول ألبرت أينشتين ، " إن أكبر خطأ هو ألا نعي أي خطأ " .

إن جنون التسلح الذي اتخذ أبعاداً كوكبية يعتبر أمواً تهديد يخيم على الاماني الجماعية لشعوبنا والسعادة الفردية لأفرادها .

إنه تهديد يجهلنا نشعر بأننا لسنا متحكمين في مصائرنا التي تظل في أيدي طبقات الصفوة الحاكمة في الدول الكبرى . ومما يشير الذهول أن ن فكر في أن هناك ٥٠ ٠٠٠ من الرؤوس النووية معدة للتفجير ، بينما إستعمال جزء صغير من هذه الترسانة أكثر من كاف لإحداث كوارث وخسائر في الأرواح وأضرار نكباتية في البيئة .

ولعل أكثر تناقضات العالم الذي نعيش فيه مأساوية أنه لو قدر للميزانية التي تموّل هذا الجزء المغير القاتل ألا تُرمد لصنع أدوات الدمار والموت ، بل توجه للتماون والمعونة ، لامكن إنقاذ أرواح الملايين من الناس الذين يعانون مسن الجوع ويموتون بسببه في هذه اللحظات بالذات في أراضي افريقيا المجدبة والامكن إستئصال شافة المرض ومحو الجهل في القارة الامريكية .

وقد يكون المرء محقا في أن يأمل أن يمر المسؤولون عن هذا التصعيد لمخاطر الحرب بلحظة من أسمى لحظات الإستنارة تقودهم الى وضع حد لهذا السباق الانتحاري فيكزّموا للحياة جزءاً من الموارد والمواهب والطاقات التي يكرسونها الآن للموت . إن العالم يمرّ اليوم بفتره مقلقة بقدر ما هي مبشرة بالامل .

فلم يسبق ، منذ ما بعد الحرب أن زلزلنا مثل ما نعانيه اليوم من قلق تجسّاه المستقبل وما نزاجهه من تهديدات كثيرة للسلم الذي ينتهك بإستمرار في العديد من أرجاء الارض ويتعرض كل يوم لخطر المحرقة النووية ، وما نعانيه من التناقض والابهام بشأن الحالة الإقتصادية ، ومن الإستمرار الفاجع للغوارق التي تشير الغيظ بين شراء العالم الفني في الشمال وفقر العالم الفقير في الجنوب ، ومن كل هذا القدر الكبير

من النزاعات العرقية والدينية والوطنية ، ومن الإنتشار اليومي للإرهاب الملتاك بكل أنواعه .

واذ نواجه هذه الحالة التي تشجب في أغلب الاحيان ، وتتجاهل في أغلب الاحيان أيضاً ، ننظر بنفس القلق الى تفكك وإنهيار صرح كامل من المنظمات متعددة الاطراف التي اقيمت للدفاع عن التضامن فيما بين البشر والامم ، تلك المنظمات التي أصبحت اليوم أضعف مما كانت في أي وقت منذ ما بعد الحرب ، بل وتتعرض في بعض الاحيان الى خطر الزوال الكامل .

إن الوضع الحالي للعلاقات الدولية ليست فيه مدعاة للتفاؤل بمستقبل الجنس البشري . لكن التفاؤل ليس شعورا عقلانيا ، بل هو في هذه الاوقات المعصيبة ، الفداء الذي تحتاجه الروح لكي تواصل العيش . وهكذا كانت الحال بالنسبة اليها حتى في أحلك الاوقات التي شهدتها بلادي طيلة فترة امتدت لأكثر من عقد من الزمن ، فقدت خلالها الحريات واختفت السعادة من أراضينا . لكن الزمن قد برز موقف أولئك الذين صبروا منا وتذرعوا بالإيمان : ففي النهاية ، كانت السيادة للعقل والمنطق وغريزة التعايش . وعادت السلطة الى الشعب دون إراقة قطرة دم واحدة ، واستعادت المؤسسات الديمقراطية مكانتها وسلطتها .

إن خبرتنا الذاتية تقودنا الى الجزم بأنه إن كانت أوروغواي قد وجدت طريقها عودة الى الديمقراطية بطريقة سلمية ، فإن ذلك حدث لانه كان هناك أناس آمنوا بأن السلم لن يأتي من تلقاء نفسه ، وأن السلم ليس مجرد نتيجة للإمتناع عن ممارسة العنف ، وأن السلم إجتهاد سياسي ثمين يتطلب العمل والنضال والإمتراتيكية .

إننا في امريكا اللاتينية قد عدنا الى طريقة الحياة الديمقراطية . فخلال السنة الحالية ، فعلت كل من أوروغواي والبرازيل ذلك ، فسارتا على خطى الأرجنتين التي سبقتها الى تلك الدرب .

كما شاهدنا تدعيم العملية الديمقراطية في كل من بيرو وبوليفيا ، بالرغم من التهديدات التي يتعرض لها البلدان الشقيقتان من جانب من تمتلئ صدورهم بالغضب .

كما رحبنا بإتفاقية سلم مثالية بشأن الحدود بين الأرجنتين وشيلي وذلك دليل على أن هناك مجالاً للأمل ، وهو ما يجعل التعاون في المنطقة واجباً علينا . ونود الآن أن نعلن هنا أننا نقوم بواجبنا ، واننا نفعل ذلك في المجالات السياسية والثقافية والتجارية ، واننا نرغب في أن نتابع عملنا هذا دونما أية نوايا عدوانية أو شعور بالنقمة تجاه أحد . فنحن نعلم أن السلم الدائم لن تقوم له قائمة وترسخ أقدامه ما لم تتحقق الديمقراطية . في كل بلداننا . لان الديمقراطية السبيل الوحيد لتجنب تدخل المذاهب الدخيلة الاجنبية .

إننا ، نحن شعب أوروغواي ، نأخذ جانب السلم وجانب التغيير ، مع إسباغ الكرامة على العمل والحياة ، وننهج النهج الجديدة التي تتطلبها نهاية هذا القرن . لكننا ، فوق كل شيء ، نأخذ جانب السلم ، لانه السبيل الى تحقيق الحرية والتنمية . فالثورات ، كما قال برتولت برخت عن حق " تنسب عندما تصبح السبل مسدودة . وذلك ما لن يحدث في أوروغواي حيث كل قنوات الفهم والتفاهم مفتوحة داخل البلاد ومفتوحة أمام باقي بلدان العالم .

ويمكنكم أن تتأكدوا من أن أوروغواي لن تبذر سوى بذور الوفاق .

وفي الختام ، أود أن أنقل الى الجمعية العامة شعورا عميقا بالمشاركة في الالم والامل الاخوي . أما المشاركة في الالم فبالنسبة للمامة التي لحقت بأشقائنا النبلاء أفراد شعب المكسيك ، وباتت مدعاة للحداد . فمامة المكسيك مامة أميركا كلها . وأود أن اعيد التأكيد أن بلدي ، في حدود قدراته المتواضعة ، يود أن يكون أول المتضامنين مع المكسيك وأول الداعمين لها ، لاننا معجبون بالمكسيك إعجابا كبيرا ولان شعبنا يدين لها بالعرفان الدائم للطريقة النبيلة الكريمة التي وقفت بها الى جانبنا خلال الاعوام المنصرمة حين وجد العديد من أبناء شعب أوروغواي في المكسيك ملاذا أخويا لهم .

لكني أود أيضاً أن اعرب عن الشعور بالامل . فالمكسيك عودتنا أن يكون حصادها من المحن التي تعصف بها نموا وإزدهارا . ذلك هو ماضيها وهو الآن حاضرها . ولهذا

السبب ، ورغم ما تعانیه الآن من ألم ، ينبغي لنا ، وهذه كلمتي الأخيرة هنا ، أن نحیی صیحة الأمل التي ظلت مدویة فی تاریخ تلك الأمة : تحیا المكسیك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن

أفكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على كلمته الهامة التي القاهما لتوّه .

امطُح السيد خوليو ماریا مانفوينتي ، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية ، من

قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد فايرنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المناسب جدا ان يراس الدورة الاربعين للجمعية العامة دبلوماسي محنك مثلكم خبير بالشؤون الدولية وماهر في إدارة أعمال الأمم المتحدة ، وأود ان أزجي اليكم التهنئة الحارة وأؤكد لكم تعاون فنلندا معكم في النهوض بمهمتكم الحافلة بالتحديات وإسحوا لسي أيضا ان اغتتم الفرصة لاشيد برئيسنا السابق السفير بول لوساكا لما أداه من عمل جليل .

كما أود ان اغتتم هذه الفرصة لأعرب باسم فنلندا شعبا وحكومة عن تعازيننا العميقة لشعب المكسيك وحكومته للكارثة الطبيعية المدمرة التي ألمت بذلك البلد مؤخرا .

فإن حكومة بلادي اذ تحتفل بالذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه بالعيد الثلاثين لإنضمام فنلندا الى عضوية هذه المنظمة ، تود ان تؤكد من جديد تأييدها التام لاهداف ومبادئ الميثاق ودعم الأمم المتحدة كمنظمة . ونحن ندين بالامتنان للأمين العام لتقريره السنوي الذي يؤكد فيه ان التعاون الدولي ليس خيارا لأمم العالم ان تختاره ، لكنه ضرورة ، ونحن نشاطره هذا الرأي تماما .

لقد ظلت الأمم المتحدة طوال ٤٠ عاما محط أنظار البشرية التي تتطلع الى نظام عالمي أكثر أمنا وعدلا . كما اضلمت الأمم المتحدة ، على مدى ٤٠ عاما ، بمهمتها الرئيسية . وهي صون السلم والأمن الدوليين . وبالرغم من نشوب الكثير من النزاعات المحلية والاقليمية أمكن تجنب العالم نشوب صراع لو أنه إندلع لبلغ في مداه ما وصلت اليه الحرب العالمية الثانية .

خلال العقود الأربعة الماضية ، إحتلت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مكانة متزايدة الأهمية بين الشواغل العالمية . كما أن الشعوب التي لم تكن تتمتع بالحريية عام ١٩٤٥ حصلت الواحدة تلو الأخرى على حقها في تقرير المصير . وقد تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة الى أكثر من ثلاثة أمثاله . ويتضمن جدول أعمال المنظمة القضايا الرئيسية التي تشغل غالبية الأعضاء .

ومثلما طرأت على العالم تغيرات كثيرة خلال السنوات الأربعين الماضية ، إزدادت التحديات التي تجابهها البشرية . فهناك التحدي المتمثل في وقف وعكس مسار سباق التسلح الجنوني ، ولأسيما سباق التسلح النووي ، وهناك التحدي المتمثل في ظهور آفاق جديدة للعمل الإنساني على رأسها الفضاء الخارجي . فالفضاء ينطوي على أسباب خير كثيرة لكنه ، بالرغم من ذلك ، قد يصبح مصدرا لخطر لم يسبق له مثيل . وهناك التحدي المتمثل في انقاذ بيئتنا والحفاظ على الهيكل الأساسي الطبيعي الذي بدونه تستحيل الحياة الإنسانية على الأرض . كما أن هناك التحدي المتمثل في البقاء والتنمية وكفالة الحاجات الأساسية وتحقيق مستويات معيشية أفضل لمئات الملايين ممن يعيشون في بؤس . ولئن كانت هذه التحديات هائلة فإن البشرية تعد اليوم في موقف أفضل من أي وقت مضى يمكنها من التصدي لها . وثمة نوع جديد من التكافل بين الأمم والقضايا يشكّل ، جنبا الى جنب مع أشكال التقدم التكنولوجي السريعة ، إمكانية ينبغي إستغلالها بما يعود بالفائدة على الجميع .

إن هذه الدورة التذكارية تتيح فرصة جاءت في حينها لمناقشة شتى المسائل التي تشغل بال البشرية وتقييم دور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل . وفي هذا الصدد ، تعد منظومة الأمم المتحدة في وضع فريد وذلك بإعتبارها المحفل التمثيلي العالمي الوحيد . كما أن حضور كثير من رؤساء الدول والحكومات هذه الدورة يشهد على مدى ما يعلقونه من أهمية على هذه المناسبة .

عندما تحدثت عن الحالة العالمية من فوق هذا المنبر منذ عام مضى لم أكن أرى سببا يذكر يبعث على التفاؤل . فقد كانت العلاقات الدولية تتسم بالإفتقار الى

الطمأنينة بل وبروح العداة . ومنذ ذلك الحين ، بدأ المناخ يتحسن وإستؤنف الحوار .
الامر الذى يدعوننا الى توقع تغيير إيجابى .

لقد رحبت حكومة فنلندا بالمحادثات السوفياتية - الامريكية بشأن الاسلحة
النووية وأسلحة الفضاء وهي المحادثات التي بدأت في جنيف في مستهل العام الحالى .
وتتيح هذه المحادثات بين الدولتين المتفوقتين عسكريا أفضل فرمة لكبح جماح سباق
التسلح في هذين المجالين اللذين يتصفان بأهمية قصوى فيما يتعلق بالحفاظ على
السلم بل وبقاء البشرية ذاته . وينبغى أن تسفر هذه المحادثات عن إتفاقات فعالة
تستهدف بمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء وإنهائه على الأرض والحد من الاسلحة النووية
وخفضها وتعزيز الإستقرار الإستراتيجى .

إن الجهود الرامية الى تحديد الاسلحة تعد جزءا لا يتجزأ من السياسات
الدولية . كما أن الفترات التي تخف فيها حدة المواجهة تكون أكثر ملاءمة لبذل هذه
الجهود . وغالبا ما تكون التحركات على أعلى المستويات السياسية ضرورية لتضييق هوة
الخلافاة في وجهات النظر وتهيئة المجال لإجراء مفاوضات . ونحن نرى أن الإجتماع
المزمع عقده بين زعمى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى في جنيف في شهر تشرين
الثانى/نوفمبر المقبل يعد فرمة طيبة لإجراء حوار يعود بالنفع على السلم والامن
الدوليين .

ومنذ أيام قليلة مضت ، وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، أعادت الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء التأكيد على إقتناعها بأن المعاهدة أكثر المكوك أهمية في تحقيق المصالح الامنية الاساسية للمجتمع الدولي . ويؤكد الإعلان النهائي الذي وافقت عليه بالإجماع البلدان اطراف المعاهدة ، أن الاهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة مازالت صحيحة وهي : منع إنتشار الاسلحة النووية وتطوير إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والعمل من أجل نزع السلاح النووي .

ولئن كانت مسؤوليات من يمتلكون الاسلحة النووية كبيرة ، فإن الامن الدولي يعتبر أيضا مسؤولية جماعية . ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة والمنظمة التي انشئت على أساسه إعترافا مشتركا من جانبنا جميعا بهذه الحقيقة الاساسية .

ويجد المفهوم الواسع للامن الوارد في الميثاق تعبيره الاقليمي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . إن الإجتماع الاخير الذي عقد في هلسنكي لإحتفال بالذكرى العاشرة لإعتماد الوثيقة الختامية قد أظهر على مستوى سياسي رفيع إستمرار التزام الدول الموقعة بعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وينطوي موضوع من موضوعات الإجتماع الذي عقد لإحتفال بالذكرى العاشرة على أمل خاص بالتخفيف من خطر إندلاع الصراع المسلح في أوروبا . وينبغي لمؤتمر ستوكهولم أن يوضح أن التدابير العسكرية الهامة لبناء الثقة والامن يمكن تحقيقها . وهذا قد يتاح توصيع آفاقه بحيث يشمل هدفا أكثر طموحا هو كبح جماح التسلح في القارة التي تتصف بأكبر تركيز للأسلحة . والواقع أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا توفر لجميع الدول المشتركة محفلا هاما يمكن فيه إتباع سياسة التعاون طبقا لخطوطها الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية لهلسنكي . ولقد آيدت فنلندا دوما وبصورة نشطة تلك المساعي ، وهي بذلك قد خدمت مصالحها أيضا . وفي المنطقة المجاورة لها مباشرة ، وهي أوروبا الشمالية ، ستواصل فنلندا جهودها للحفاظ على الإستقرار الاساسي . والعمل على تدعيم عدم وجود الاسلحة النووية في أراضي بلدان أوروبا الشمالية عن طريق إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية من شأنه أن يكون إسهاما بارزا في ذلك الإستقرار .

ومن بين التحديات التي تواجه عصرنا ، يبرز استخدام الفضاء الخارجي كقضية معقدة واسعة المدى . وتؤمن فنلندا إيماناً عميقاً بالهدف المعرب عنه في إتفاقية الفضاء عام ١٩٦٧ : وهو استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لمصلحة البشرية جمعاء . وقد أيدت حكومتي دوماً العمل المتعلق بالفضاء الخارجي الذي أنجز داخل منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية . والآن ، بعد أن أدت التكنولوجيات الحديثة الى جعل الاستخدام الإقتصادي للفضاء الخارجي أكثر جاذبية ، وإزداد عدد البلدان التي تهتم بتلك الإمكانيات بما فيها بلدي ، آن الاوان للتفكير في منهج أكثر شمولاً لاستخدام وإدارة ذلك المورد . وينبغي أن يكون ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، هناك خطر متنامٍ بأن يصبح الفضاء الخارجي مجالاً جيداً للمنافسة العسكرية . ويساور فنلندا قلق بالغ بشأن هذا الاحتمال . وقد لقي الإتفاق الذي توصلت اليه الجمعية العامة في العام الماضي ترحيباً واسعاً ، فهو يوفر الأساس للنظر في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي داخل إطار مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، التزمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي في مفاوضاتهما في جنيف بالسعي للتوصل الى إتفاقيات بشأن هذه المسألة * .

لقد تطور التعاون في مجال حماية البيئة بطريقة مشجعة خلال السنوات الأخيرة . وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشائه بعمل قيّم في مجال حماية البيئة . وينبغي تعزيز دوره بإعتباره المنظمة الرئيسية المسؤولة عن أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال . ولكن ، بالرغم من أن التحدي أصبح الآن مفهوماً بشكل أوضح مازال الخطر قائماً . وقد أبرمت إتفاقيات هامة في أوروبا تتعلق بتخفيض تلوث الهواء في المدى الطويل عبر الحدود ، وبحماية البيئة البحرية . كما أبرمت إتفاقيات في مناطق أخرى من العالم . وهناك اعتماد متبادل وثيق بين التنمية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوتيريز (كوستاريكا) .

الاقتصادية وحالة البيئة . ولا يمكن لأي بلد أن يتجاهل تدهور البيئة الأساسية الأيكولوجية . وتحث حكومة فنلندا على اعتماد تدابير صارمة ، بصور إنفرادية وثنائية ومتعددة الاطراف ، لإنقاذ بيئتنا المشتركة ، فالبيئة مسؤولية مشتركة .

تتدهور الحالة في جنوب افريقيا بصورة سريعة . ويتزايد العنف وتزداد أعمال إراقة الدماء . وقد أدت حالة الطوارئ التي أعلنتها مؤخرا حكومة جنوب افريقيا الى تصعيد الصراع بين الحكومة وأغلبية شعب جنوب افريقيا . فالقضاء على الفصل العنصرى ، بالإضافة الى الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية لجميع سكان جنوب افريقيا ، هما وحدهما الأساس اللازم لتطور علمي وديمقراطي لمجتمع جنوب افريقيا . وقد تكررت المطالبات بتشديد الضغط على جنوب افريقيا وإنعكس ذلك مرة أخرى في التوصيات الواردة في قرار مجلس الامن ٥٦٩ (١٩٨٥) . ومن الضروري أن يقرر مجلس الامن فرض عقوبات إلزامية فعّالة على جنوب افريقيا .

وفي الوقت نفسه ، هناك حاجة عاجلة لان يقوم المجتمع الدولي بأكمله بعمل متضافر لضمان وضع حد للفصل العنصرى . ونأمل أن يلقي مشروع القرار الذى سيقدّم بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة تاييدا إجماعيا من الدول الاعضاء . في شهر آذار/مارس من هذا العام ، قرر وزراء خارجية بلدان شمال أوروبا تعزيز وتوسيع نطاق برنامج العمل المشترك لبلدان شمال أوروبا ضد جنوب افريقيا الذى إعتمد في عام ١٩٧٨ . وتجرى حاليا مناقشة تدابير جديدة بين حكومات بلدان شمال أوروبا . وفي الإجتماع القادم لوزراء الخارجية الذى سيعقد في شهر تشرين الاول/اكتوبر ، سيعتمد برنامج منقّح . وفيما يخص الحكومة الفنلندية ، يجرى مجددا إستعراض ودراسة المزيد من التدابير التي تستهدف زيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، وسيمدر عن قريب تشريع جديد تحقيقا لهذا الهدف . كما قررت الحكومة الفنلندية أيضا توسيع تعاونها بصورة ملموسة مع أعضاء مؤتمر التعاون الإنمائي للجنوب الافريقي ، حتى يمكن مساعدة بلدان المنطقة على تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا . وستزداد

كذلك مساعداتنا المباشرة وغير المباشرة الى حركات التحرر الوطني والشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا .

وفي هذه المرحلة ، هناك صلب خاص لإعادة التشديد على أن ناميبيا مسؤولة فريدة للأمم المتحدة وحدها . فمنذ أسبوع مضى ، قامت جنوب افريقيا بفرض مسلح لانفولا ، ويبدو أن ذلك يستهدف إحباط الجهود الرامية الى تنفيذ قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفنلندا ترحب بالإدانة الإجماعية ، التي وردت في قرار مجلس الامن ٥٧١ ، لهذا العمل العدواني على بلد ذي سيادة ، وقبل ذلك ، في حزيران/يونيه ، أعاد مجلس الامن من جديد بعد سكوت طويل ، تأكيد خطة عمل الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بقراره ٥٦٦ (١٩٨٥) . وأكد ذلك القرار التزام المجتمع الدولي غير المشروط بالخطة . وأدان المجلس أيضا جنوب افريقيا لرفضها الإمتثال لمقررات المجلس ، وحذّر جنوب افريقيا من أن العقوبات الواردة في إطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ستفرض عليها إن هي أصرت على سياستها الخاصة بالإحتلال غير المشروع لناميبيا . وفي هذه السنة التي نحتفل فيها بذكرى إنشاء الامم المتحدة ، يتعين على الامم المتحدة أن تلتزم التزاما راسخا بتنفيذ خطتها التي قبلت بصورة عالمية . ولا تستطيع هذه الجمعية العامة في قراراتها أن تقوم بأقل من توجيه رسالة واضحة وفعّالة لا لبس فيها الى جنوب افريقيا بشأن الإستقلال المبكر لناميبيا دون أية شروط مسبقة أخرى .

ومازالت حكومة فنلندا مقتنعة بأن الاساس لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي يكمن في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . ويجب على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . فالاستيلاء على الاراضي بالقوة لا يمكن السماح به . وينبغي ضمان حق إسرائيل وجميع الدول الأخرى في المنطقة في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أخذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الإعتبار ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير الوطني . وذلك يفترض حق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بإعتبارها أبرز ممثل للتطلعات الوطنية الفلسطينية ، في المشاركة في المفاوضات بشأن مستقبلهم ، في إطار حل شامل للصراع . وقد أيدت فنلندا المقترحات والمبادرات التي أسهمت في تحقيق ملم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق التفاوض . ونأمل أن تعجّل المبادرات التي إتخذت مؤخرا بعملية التسوية التفاوضية .

وإن حكومة بلادي ليساورها قلق بالغ إزاء العنف المستمر في لبنان . فالفرصة الفريدة التي اتاحت بإنسحاب القوات الإسرائيلية لم تؤد الى وقف لإطلاق النار جدير

بالثقة بين الاطراف الداخلية للصراع في جنوب لبنان ولم تفض الى إعادة سلطة الحكومة اللبنانية في تلك المنطقة . ونحن نعتقد أن الإتفاق بين الاطراف المتحاربة هو السبيل الوحيد لإنقاذ إستقلال لبنان وسيادته ، يجب إحترام السيادة الإقليمية للبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً إحتراماً صارماً .

وتحتفظ فنلندا ، بفضل اتخاذها موقفاً متوازناً وتوفيقياً بشأن شتى المسائل الخلافية في الشرق الاوسط ، بعلاقات طيبة مع جميع الاطراف المعنية . ويتمثل مظهر ملموس لسياستنا إزاء الشرق الاوسط في الإسهام الذي تقدمه فنلندا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم بالمنطقة .

إن الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلم التي تقوم بها في ظروف شاقة في كثير من الاحيان تقوم بدور حيوي في تهيئة ظروف مواتية لحل سياسي سلمي . وحتى يكتب لعمليات حفظ السلم النجاح فإنها تتطلب ترخيماً من مجلس الأمن - ترخيماً يكون قابلاً للتنفيذ - وتعاوناً تاماً من جانب الاطراف المعنية . فالحادث الذي وقع في حزيران/يونيه الماضي ، عندما إحتجز عدد من الجنود الفنلنديين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كرهائن يثير مسائل مبدئية أساسية . ويجب بذل جهود جديدة لوضع خطوط توجيهية واضحة وواقعية تغطي جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

وفي أمريكا الوسطى ، لا يمكن التوصل الى حل دائم للمشكلات إلا عن طريق الحوار والتفاوض على أساس أولويات وإهتمامات دول المنطقة وسيادتها ولامتها الإقليمية . وتؤيد فنلندا تأييداً قلبياً جهود مجموعة كونتادورا التي تستهدف تحقيق حل سلمي وشامل . ونحن نرحب بالتأييد المتزايد الذي تحظى به عملية كونتادورا في الأماكن الأخرى من أمريكا اللاتينية .

مازالت المشكلات الإنمائية المزمنة مدرجة على جدول أعمالنا . فبالرغم من جهود المجتمع الدولي طوال ما يزيد على ثلاثة عقود ، لم تخف وطأة المحنة التي تعانيها بلدان فقيرة كثيرة . ومازالت المعوقات تتراكم على عواتق أشد البلدان

فقرا ، جاعلة من البقاء ذاته ، لا التنمية ، التحدي الرئيسي الذي تواجهه . ويعتبر تغيير مسار هذا الاتجاه مسؤولية جماعية لنا جميعا .

وتظل الازمة الاقتصادية في افريقيا دليلا مأساويا على جسامه هذه المشكلات . فملايين البشر مازالوا يواجهين بخطر المجاعة والموت ، وتفيد توقعات البنك الدولي أن نمو متوسط الدخل الفردي في افريقيا سيظل سلبيا حتى ١٩٩٥ على الاقل حتى في ظل أكثر الظروف مواتاة . ويعتبر ذلك تحديا للمجتمع الدولي بأسره ، فالسياسات الحالية ، ببساطة ، ليست كافية .

يحتاج أى تحسين مهم في هذه الاوضاع الى عمل متضافر . ينبغي للجميع أن يسهموا في الجهود الرامية الى تهيئة مناخ إقتصادى دولي أكثر مواتاة للإصلاح السياسي والتنمية المستمرة ، وتحمل البلدان النامية نفسها بالمسؤولية الرئيسية عن تنميتها وعن ضمان الإستخدام الفعّال للموارد المتاحة لها . ويعد هذا المفهوم أحد الأركان الأساسية للإستراتيجية الدولية الثالثة للتنمية ، وقد ملمت به البلدان النامية أنفسها مرارا وتكرارا . ويتمثل دور البلدان الصناعية في دعم جهود البلدان النامية في توفير المساعدة الكافية . وقبل كل شيء يعد تدفق المساعدة التساهلية نحو البلدان النامية الآن مطلبيا أهم من أى وقت مضى .

في ١٩٧٧ ، أتحت لي الفرصة لأعلن من فوق هذا المنبر أن حكومتي قررت أن تضاعف الحصة التي تخصصها من ناتجنا القومي الإجمالي للمساعدة الرسمية للتنمية خلال خمس سنوات ، وقد أوفينا بعهدها ، وفي ١٩٨٤ وللمرة الأولى وصلت فنلندا الى المستوى المتوسط للمساعدة الإنمائية بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وفي تموز/يوليه من هذا العام اتخذت حكومة فنلندا قرارا متعلقا بسياساتها العامة التزمت فيه بإضافة زيادة كبيرة الى مساعدتها الانمائية الرسمية في ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، بغية الوصول الى هدف ال ٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي بحلول نهاية هذا العقد . وقد نفذ هذا القرار بالكامل في مشروع الميزانية المطروح حاليا على برلماننا . كما أن الرأي العام في بلادي يؤازر حكومتي في هذا الصدد .

ان زيادة حجم المعونة أمر ضروري ، لكنه ليس كافيا . فأي معونة ينبغي أن تقاس بالنتائج التي تحققها . والهدف الاساسي للتعاون من أجل التنمية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي القادر على البقاء ، في البلدان المستفيدة . أما غير ذلك من الاهداف فينبغي أن يأتي في مرتبة تالية لذلك الهدف الاساسي . والمطلوب اليوم تجديد الالتزام الدولي بهذا المبدأ . ويمكن تحقيق المزيد من الانجازات بالموارد المستثمرة في التعاون الانمائي . ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنجزاتها الاخيرة لدليل واضح على ذلك . وتقع المسؤولية على عاتق كل من المانحين والمستفيدين على حد سواء لكفالة الاستخدام الفعال لهذه الموارد .

اننا في حاجة الى نهج جديد ومتكامل ، يأخذ بعين الاعتبار في عملية التنمية العنصر السكاني والموارد الطبيعية والبيئية والتكنولوجيا . ان الموارد البشرية ، وهي العنصر الرئيسي للتنمية المستمرة في حاجة ماسة الى الاهتمام المتزايد . ولا بد من تعزيز القدرات الادارية والاستيعابية للبلدان النامية بغية مساعدة تلك البلدان على ادارة تنميتها .

ان عملية التنمية لا تختلف من مجتمع لآخر ، فهي من حيث الاساس عملية واحدة في كل المجتمعات . فالاقتصاد لا يمكن تنميته الا خطوة بخطوة وليست هناك سبل مختصرة وسهلة لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية . بل ينبغي في المقام الاول ضمان توفير الاحتياجات الاساسية للشعب ودعمها . وذلك يتطلب إعطاء الاولوية لإنتاج الغذاء والتعليم والصحة . ومما يبعث على الامل والتشجيع أن نلاحظ أن البلدان النامية قد انتهجت هذا النهج كأساس لسياساتها الانمائية الذاتية .

يعيش العالم الآن مرحلة من التغير التكنولوجي السريع ، يعيش ثورة تكنولوجية جديدة ذات آثار عميقة على كل المجتمعات . وهذه التكنولوجيات الجديدة تطرح تحديات جديدة ، لكنها تفتح أيضا آفاقا جديدة أمام البلدان النامية . ان الانجازات الأخيرة التي حققتها التكنولوجيا تتيح استخدام أماليب إنتاج تترتب عليها ضغوط اجتماعية وإيكولوجية أقل مما يترتب على التكنولوجيات التقليدية في المجتمعات الصناعية . ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان أن تستفيد البلدان النامية من التقدم التكنولوجي ، وأن تتفادى تكرار بعض التجارب السلبية التي عانت منها البلدان الصناعية في مسار تنميتها .

ورغم الطابع المعقد للتنمية فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتخلص عن مسؤولياته بادعاء أنه ليست هناك أية حلول . فلدينا بالفعل من الخبرة ما يكفينا للتصدي لمشاكل التنمية . ان ما نطالب به مزيد من الواقعية ومزيد من الطموح وحوار مفتوح بين الشمال والجنوب .

ان ميثاق الأمم المتحدة يكرس احترام حقوق الانسان وتميزها باعتبار ذلك احد المبادئ التي قامت عليها المنظمة . ولقد أحرزت الأمم المتحدة ، خلال الاعوام الأربعين التي انصرفت منذ قيامها - مع الدول الاعضاء فيها - تقدما كبيرا في تدوين حقوق الانسان ، سواء كان ذلك معرفا في إطار الحقوق السياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أو في الاجراءات المناهضة للعنصرية أو في التطوير الشامل للعهد الدولي لحقوق الانسان . ولقد رحبت فنلندا باعتماد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بتوافق الآراء للاتفاقية التي تناهض التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

ومع ذلك لا تزال مراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية غير كافية . إذ أصبحت انتهاكات حقوق الانسان القاعدة لا الاستثناء ، رغم ان جميع الدول الاعضاء تعهدت بالتزام رسمي بتعزيز واحترام حقوق الانسان . ان مراعاة حقوق الانسان ليست خيارا ،

لكنها التزام . ونحن نرى أن ثمة مهمة عظيمة ملقاة على عاتق جميع البلدان بصفة
تعزيز وتطبيق حقوق الانسان على المعيرين الوطني والدولي على حد سواء . وسوف يساعد
احراز التقدم في هذا المجال على تعزيز سلطة القانون ، وبناء نظام عالمي قادر على
البقاء في ظل السلم والامن .

ان المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة ،
الذي عقد في نيروبي منذ شهرين ، كان خطوة هامة نحو تحقيق المساواة الكاملة بين
الرجال والنساء على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة . وقد كان اعتماد
الوثيقة الختامية بشأن الامتراجيات المتطلعة الى المستقبل لتحسين مركز المرأة
حتى عام ٢٠٠٠ ، دون تصويت اختتاميا ناجحا لعقد الامم المتحدة للمرأة . لقد شكلت
الاليات العالمية والاقليمية والوطنية لتعزيز مركز المرأة ، وينبغي الآن أن تتواصل
تلك العملية .

خصمت الجمعية العامة هذه السنة سنة دولية للشباب . وتستهدف هذه السنة
الدولية تركيز الاهتمام الدولي على مسائل تهم الشباب ، وعلى تطلعاته ومشاكله
وشواغله . ولقد ابرزت هذه القضايا في جميع أنحاء العالم . وعلى الشباب ، بصفة
تحسين أوضاعهم ، الانطلاق بدور اكثر نشاطا لا على المعيد الوطني فحسب بل وعلى المعيد
الدولي أيضا . ان مشاركة الشباب على نحو فعال تحيي آمالا جديدة ، وتعطي دفعة
متجددة في أنشطة المجتمعات والمجتمع الدولي ككل .

ان الامم المتحدة منظمة تتطلع الى المستقبل ، تتطلع الى أطفالنا والى
شبابنا . واليوم يواجه الشباب عالما يمح بالعديد من المشاكل الخطيرة .
ومع ذلك فهناك ارادة عالمية وقوية لدى شعوب العالم للتغلب على هذه
المشاكل ، وتهيئة مستقبل أفضل للأجيال المقبلة . وهذه الارادة ينبغي أن تتجدد تماما
في عملنا هنا في الامم المتحدة .

لقد التزمت شعوب الأمم المتحدة منذ أربعين عاما في ميثاق الأمم المتحدة بالتسامح والعيش مع بعضها البعض في سلم وحسن جوار ، وبتوحيد جهودها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . واليوم ، وباسم فنلندا حكومة وشعبا ، أجدد هذا الالتزام . ونحن نبغي ، باستمرارنا في انتهاج سياسة الحياد ، خدمة المجتمع الدولي لصالح السلم والأمن والتنمية .

السيد سفاردنازي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : اسمحو لي أولا أن أهنتكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونتمنى لكم النجاح في عملكم .

وأود أن أتوجه إلى وفد المكسيك الذي عانى بلده من كارثة طبيعية مروعة نجمت عنها خسائر جسيمة في الأرواح ، وتسببت في دمار هائل ، وبالنيابة عن القيادة السوفياتية والشعب السوفياتي أود مرة أخرى أن أنقل إلى حكومة وشعب المكسيك مواساتنا القلبية المادقة .

مضت أربعة عقود منذ انتصار الشعوب المحبة للحرية على الفاشية الألمانية والعسكرية اليابانية . ولقد أصبحت الأمم المتحدة التي كان ميلادها النتيجة الطبيعية لذلك الانتصار العظيم ، والتي جسدت أعمالها أمل العالم الكبير في منع نشوب حروب جديدة ، وجودا حقيقيا على مدى أربعين عاما . واليوم يمكننا أن نقرر بقدر كبير من الرضا أن تلك الأعوام الأربعين كانت أعواما خالية من الحروب . وقد حدثت في تلك الفترة تغيرات جذرية هائلة في العالم ، كان من بينها نشأة وتطور النظام الاشتراكي العالمي وهو نظام لدول استبعدت طبيعتها السياسية والاجتماعية ذاتها امكانية الحصول على أية فائدة من الحرب . وترتكز جميع الممارسات العملية لبلدان الجماعة الاشتراكية على الساحة الدولية على أساس من سيادة التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . ويتزايد الدور الذي تقوم به في الشؤون العالمية بشكل مطرد . وامتدح إعمار نضال الشعوب من أجل التحرر أن يجتاح نظام الامبريالية الاستعمارية وأن يجتثه من على وجه الأرض خلال فترة زمنية قصيرة للغاية . وبزغت من بين أنقاضه أكثر من مائة دولة . وأصبحت تلك الدول اليوم أعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة .

ويتزايد حجم القوى التي تعمل من أجل تعزيز السلم ومن أجل منع الحرب باستمرار . ويشمل نضالها في الوقت الحاضر اناسا ينتمون الى جميع القارات ومن كل الاجيال والمهن ولهم معتقدات سياسية بالغة التباين .

كانت الاعوام الاربعون الماضية فترة تقدم سريع بالنسبة للثورة العلمية والتكنولوجية لم تغير جذريا فحسب من مفاهيمنا عن نظام الكون وعن المادة ذاتها ، بل وفتحت أيضا آفاقا أوسع للوفاء بالاحتياجات المادية والروحية لكل فرد من أفراد الجنس البشري . وحتى في يومنا هذا ، تتيح منجزات العلم ، اذا ما استخدمت استخداما بئاً ، حل أي مشكلة اقتصادية تقريبا . بيد أن تلك المنجزات قد تخلق أخطارا لم يشهد العالم مثيلا لها من قبل اذا ما استخدمت في صنع وسائل الدمار والابادة .

في عالم اليوم الذي يتسم بالتعقيد والتغيير المستمر والذي يشهد صراعا متصلا بين قوى التقدم وقوى الرجعية ، بين قوى المستقبل وقوى الماضي ، نلاحظ أن تطور العلاقات بين الدول بما فيها العلاقات بين الدول الكبرى الحائزة لأكبر الطاقات العسكرية ، قد اتخذ مسلكا متغيرا من وقت لآخر بل ومتعرجا في بعض الاحيان . وتراوحت العلاقات الدولية بين التوتر والانفراج ، وحدثت أزمات دولية تسنى التغلب على بعضها ، وكان بعضها من الحدة بحيث دفع البشرية الى حافة الكارثة . وقد يكون من الانصاف أن نقول انه حدث في كثير من الاحيان عندما كان البارومتر الدولي منبئا على بهبوب العواصف أن تمكنت الامم المتحدة من رفع صوتها منذرة وتمكنت من اتخاذ خطوات عملية للحد من المخاطر .

ظهرت أعظم الآمال في قيام سلم مستقر في السبعينيات التي اشتهرت في التاريخ بوصفها فترة الانفراج . وقام الانفراج على أساس ادراك عام بأن السعي الى تحقيق الاهداف المعقائدية والسياسية في العصر النووي عن طريق الحرب أمر غير مسموح به وان سياسة احراز بعض الدول للتفوق العسكري على غيرها أو تفوق نظام اجتماعي على آخر أمر خاطئ وخطير .

ومن حق بلدان المجموعة الاشتراكية ودول كثيرة غيرها أن تفخر بحق لأنها كانت مهندمة الانفراج وبانيته . غير أن العالم شهد مرة ، في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ، تصاعد أنشطة القوى التي لم تناصر أبدا سياسة الانفراج ، وهي تسمى الآن إلى القضاء على أهم إنجازات هذه السياسة . وكان من نتيجة ذلك أن اختل جانب كبير من نظام العلاقات الدولية وتزايد خطر اندلاع الحرب بشكل حاد .

ويود وقد بلدى أن يطرح وجهات نظر الاتحاد السوفياتي بمدد أسباب التطورات الحالية غير المواتية في الموقف العالمي وسبل معالجة الحالة الراهنة . ولا يمكن معالجة هذه الحالة إلا إذا كان هناك تفهم "للحقائق والأخطار التي يتحتم علينا أن نواجهها في الغد إذا ما تجنب أولئك الذين ينبغي عليهم اتخاذ القرار الوحيد السليم والذين في أيديهم أن يفعلوا ذلك ، المسؤولية الملقاة على عواتقهم" . كما أشار ميخائيل غورباتشوف .

ونحن ندرك الخطر الأكبر المتمثل في حقيقة أن سباق التسلح النووي كما حدث من قبل ، قد بدأ بداية جديدة وأنه يسير حثيثا إلى الأمام . ويضاف إلى ذلك خطر انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وهناك امكانية حقيقية لأن يصل سباق التسلح إلى حد لا يمكن عكس مساره أو التحكم فيه . وهذا هو الطريق الذي يؤدي في التحليل النهائي إلى الكارثة النووية .

ومما يشير القلق أيضا أنه قد أصبح من المتعذر في الآونة الأخيرة تسوية نزاع اقليمي واحد أو اخماد بؤرة توتر عسكري واحدة . وفي نفس الوقت اودت نيران ما يسمى بالحروب المحلية التي هي في أغلب الأحيان حروب غير معلنة بحياة مئات الآلاف بل عشرات الآلاف من البشر . وتعاني البشرية أيضا من حرمانها من فرصة معالجة المشكلات الملحة كمشكلات الغذاء والبيئة والطاقة والسكان والهوية الاقتصادية الاخذة في الاتساع باستمرار بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وقد حرمت البشرية من تلك الفرصة لأن الموارد الفكرية والمادية اللازمة لايجاد حل جذري لتلك المشكلات المشتركة للبشرية جمعاء قد أهدرت على سباق التسلح .

ولم يكن الاتحاد السوفياتي بادئاً بأية بادرة للتصاعد في سباق التسلح ، ولم يكن عملنا في الماضي او في الحاضر لتطوير هذه المنظومة او تلك من منظومات الاسلحة الا رداً على اعمال الجانب الاخر وانطلاقاً من اهتمامنا المشروع بأمننا وبأمن حلفائنا واصدقائنا وبالأمن الدولي بأسره .

وعلاوة على ذلك ، فقد اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منذ عام ١٩٦٤ حظر الاسلحة النووية الى الابد . ومن وقتها ونحن ننادي بذلك ولا يزال هذا هو موقفنا حتى الان . وكنا وما زلنا نرى ضرورة التوصل الى اتفاق بشأن نبيذ جميع اسلحة التدمير الشامل وتخفيض المخزونات الموجودة منها بل والقضاء عليها تماماً ، وتخفيض عدد القوات المسلحة والاسلحة التقليدية . وقد تقدم بلدنا باقتراح بشأن نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة .

وهذه المقترحات الجذرية لم تنفذ بعد . وليس المسؤول عن عدم تنفيذها الاتحاد السوفياتي بل الولايات المتحدة وبعض البلدان الاخرى في حلف شمال الاطلسي .

فرفض تلك البلدان الاحتذاء بالمثل الذي ضربه الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية - التي تعهدت ايضاً من جانب واحد بالا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية - هو السبب في ان خطر نشوب حرب نووية ما زال يخيم على العالم .

ومع ذلك ، ونظراً للجهود الجبارة التي بذلها الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاخرى المحبة للسلم ، ابرم عدد من المعاهدات والاتفاقات الرامية الى الحد من سباق التسلح في المجالات الرئيسية ونعني بذلك معاهدة موسكو لعام ١٩٦٢ التي تحظر اجراء التجارب على الاسلحة في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء ، ومعاهدة عام ١٩٦٢ الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف التسيارية المضادة للقذائف ، واتفاق الحد من الاسلحة الاستراتيجية المعروف باسم "سولت ١" الذي وقع في عام ١٩٧٢ ، ومعاهدة "سولت ٢" التي وقعت في عام ١٩٧٩ . وقد امكن التوصل الى تلك المعاهدات التي ساعدت الى حد كبير على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ، بسبب الواقعية السياسية التي ابدتها آنذاك قادة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية.

وليس الاتحاد السوفياتي مسؤولاً عن اندلاع الصراعات المحلية واشتعال نيرانها في مناطق شتى من العالم . و"التهمة" الوحيدة التي يمكن ان توجه اليها هي اننا كنا وما زلنا نقف الى جانب الشعوب التي تهددها الامبريالية والدول التي تتعرض لانتهاك الامبريالية سيادتها وحقوقها المعترف بها .

وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية الحادة المشتركة بين البشر جميعا ، ايد الاتحاد السوفياتي دوما توحيد جهود جميع الدول والشعوب لايجاد حل منطقي لتلك المشاكل . وهذه هي الفحوى الرئيسية لمقترحات بلدنا وجميع البلدان الاعضاء في معاهدة حلف وارسو باجراء تخفيض جذري في النفقات العسكرية للدول وفي مقدمتها الدول العظمى .

هذه كلها حقائق لا يمكن النزاع فيها .

ومسؤولية الوضع الحرج الراهن في العلاقات الدولية تقع على عاتق مجموعة اخرى

من البلدان ، هي بالتحديد الولايات المتحدة وبعض حلفائها المقربين.

فهؤلاء هم الذين دمروا ، في بداية الثمانينات ، المفاوضات التي بذل جهد

كبير لتحقيق تقدمها ، والتي ظهرت فيها بوادر تقدم صوب ابرام اتفاقات في مجالات عدة

تتراوح من الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية الى الحد من بيع الاسلحة

التقليدية وتزويد الدول بها ، ومن خطر استحداث المنظومات المضادة للتوابع

الاصطناعية الى الحد من الانشطة العسكرية في المحيط الهندي . وكانت الولايات المتحدة

هي التي رفضت التصديق على معاهدة "سولت ٢" الرامية الى تمهيد الطريق امام مزيد من

التخفيضات الجوهرية في الاسلحة الاستراتيجية . وكانت الولايات المتحدة هي التي نسفت

في عام ١٩٨٢ المحادثات السوفياتية الامريكية بشأن الحد من الاسلحة النووية في

اوروپا وذلك بشروعها في وزع قذائفها النووية الجديدة في القارة الاوروبية .

كما ان البرامج العسكرية الجديدة التي تشمل الارض والمحيطات والغلاف الخارجي

لكوكبنا ، بل وتشمل الان الفضاء الخارجي ايضا هي كلها برامج للولايات المتحدة .

ولا يتطلب الامر بصيرة نافذة كي نرى بوضوح ان تلك الدول هي التي تعرقل جهود نزع السلاح وهي التي تعمل على اذكاء الصراعات المحلية . وهذه الدول هي التي تتحمل مسؤولية الفشل حتى الان في معالجة المشكلات المشتركة للبشرية جمعاء .

اننا لا نقول هذا على سبيل الجدل والمناظرة ، بل بغية تمكين الامم المتحدة ان تصل - على اساس الحقائق الموضوعية ومن خلال الجهود المتضافرة - الى وسائل فعالة لتحسين العلاقات الدولية تحسينا جذريا ولتعزيز الامن العالمي .

وما هي هذه السبل في رأينا ؟

يقال احيانا ان كل المطلوب هو ان تكف الدولتان العظيمان الرئيستين عن التنافس على فرض نفوذهما على العالم . وهذا القول انما يمدر عن جهل او عن سوء نية . فأولا ، لا يسمى الاتحاد السوفياتي الى التفوق على الدول الاخرى او الشعوب الاخرى ، ولا هو يسعى الى تحيين الفرص لامتلاء ارادته على تلك الشعوب او الدول او التحكم فيها . وثانيا ، ان الاتحاد السوفياتي ليس طرفا في اية منافسة من اي نوع سواء على الاسواق او الموارد الطبيعية او السيطرة على الممرات البحرية او الجوية او امتلاك الفضاء الخارجي .

ومن ناحية اخرى ، فان الاتحاد السوفياتي هو بطبيعة الحال احد اقوى دولتين في العالم . لكن النقطة الاساسية هي طبيعة الاهداف السياسية التي تخدمها هذه الدولة . وعلى من يرددون فكرة الدولتين العظيمين الرئيستين ان يمعنوا الفكر فيما يمكن ان يتعرض له استقلالهم . وفيما كان يمكن ان يحدث من تطورات عالمية لو كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اضعف مما هو عليه ولو لم يكن الشعب السوفياتي يستثمر هذا الكم الهائل من جهوده وموارده المادية وقدراته العلمية في الحفاظ على امكاناته الاقتصادية ، والعسكرية على مستوى مناسب .

وفي المناقشات التي تدور بشأن سبل تحسين الموقف ، كثيرا ما يقال انه ينبغي
اولا وقبل كل شيء استعادة الثقة بين الدول . ويقال ان ذلك يجعل في الامكان حسم كل
المشكلات الرئيسية بما فيها المشكلات الخاصة بوقف سباق التسلح وتموية الصراعات
الاقليمية . ولا شك في ان الثقة عامل هام في التغلب على المصاعب الراهنة . الا اننا
نرى انه يتعذر الوصول الى درجة من الثقة يمكن الاعتماد عليها في العلاقات بين الدول
الا اذا زالت الاسباب والجنود المادية الاساسية لانعدام الثقة .

بيد انه لابد من مواصلة العمل لاستعادة الثقة ، وهذا ما نقوم به حاليا .
ويعمل الاتحاد السوفياتي بوجه خاص في مؤتمر استكهولم للدول المشاركة في مؤتمر الامن
والتعاون في اوروبا ، من اجل اعتماد مجموعة من التدابير لبناء الثقة تتسم باتساع
نطاقها وفعاليتها على المستويات السياسية والمسكرية والتقنية . ونحن في استكهولم
على استعداد للشروع فورا ، مع شركائنا في التفاوض ، في صياغة اتفاقات بهذا
الخصوص . وتعلق بلادنا اهمية كبيرة على شمول العملية لاوروبا بأسرها .

ويعمل الاتحاد السوفياتي على بناء وتطوير علاقاته مع جميع الدول ملتزما بدقة
باحكام الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر وعلى اساس المبادئ العشرة التي تضمنتها .
ونحن نعلق اهمية خاصة على عامل الثقة في تلك العلاقات . ومما يبعث على السرور ان
يرى الاتحاد السوفياتي ان الثقة تسود علاقاته مع العديد من البلدان في اوروبا
وامريكا واسيا وافريقيا واوقيانوسيا .

وقد دأبنا في علاقاتنا مع الدول الاخرى على اعطاء الاولوية للبحث عن الطرق
التي تخفف من التوتر الدولي وتؤدي الى تجنب خطر الحرب . وتكتسب اهمية خاصة في هذا
السياق الزيارة المقبلة التي سيقوم بها ميخائيل غورباتشوف الى فرنسا .

ونود ايضا ان نبني علاقات طبيعية ومستقرة مع الولايات المتحدة . ولم نكن قط
البادئين بالمواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولا نعتقد ان
التوترات الحالية في العلاقات السوفياتية - الامريكية تنجم عن تصادم حتمي في
المصالح الوطنية . ولذا ، نعتقد ان للجانبين مصلحة في نجاح الاجتماع الذي سيعقد
قريبا بين الزعيمين السوفياتي والامريكي . وهذه هي نظرة الاتحاد السوفياتي الى ذلك
الاجتماع . ولا نزال ننتظر ما سيكون عليه موقف الجانب الاخر من هذه المسألة .

ونحن على يقين من ان اجتماع القمة السوفياتي - الامريكي ينبغي ان يركز
جهوده على اهم مشكلة قائمة اليوم ، المشكلة التي يتوقف على حلها امكانية تقليص

خطر الحرب بصورة حاسمة ، واستعادة الثقة الدولية ، وتهيئة الظروف اللازمة لحل الكثير من المسائل الأخرى الملحة في العلاقات بين الدول . وأعني بها مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وانتهاء سباق التسلح على الأرض والحد من الأسلحة النووية وانقاصها وتميز الاستقرار الاستراتيجي . وسوف اتناول هذه المسألة بالمزيد من التفصيل .

فقبل كل شيء ، يبدو مما لا جدال فيه انه ما دامت هناك دول حائزة للأسلحة النووية فان خطر اندلاع الحرب النووية لا يمكن استبعاده تماما . بيد انه من الصحيح أيضا ان هذا الخطر يكون اقل نسبيا في ظل التوازن الاستراتيجي ، لان التوازن الاستراتيجي يعني اساسا ان كل جانب سيظل محتفظا بقدرة استراتيجية كافية لتوجيه ضربة مدمرة الى المعتدي ، حتى لو وقع ضحية لعدوان نووي يقوم عليه الطرف الآخر . وعلى ذلك ، لا يمكن ان يكون هناك فائز في أي حرب نووية في ظل التوازن الاستراتيجي . ومن يبدأ هذه الحرب يكون كالمقدم على الانتحار .

لكن الوضع يتغير اذا حاول احد الجانبين احراز قدرة نووية تشجعه على تصور انه يستطيع بضربة واحدة ان يحرم الجانب الآخر من القدرة على توجيه ضربة انتقامية كافية للرد على العدوان ، خاصة اذا طور المعتدي المحتمل درعا مضادا للقذائف يستند الى قاعدة ارضية واعتمد عليه في وقاية نفسه من أي هجمة انتقامية . ومن الواضح ان المعتدي في هذه الحالة قد يتشجع على توجيه ضربة نووية اولى "قاصمة" - كما تعرف الان - او التهديد بتوجيهها معمولا بذلك على ضمانته من الضربة الانتقامية . ومن ثم تظهر الخطورة البالغة لاي محاولة للتفوق العسكري في العصر النووي . ومع ذلك ، فهذه هي بالتحديد الغاية من البرامج العسكرية الجديدة للولايات المتحدة ، التي بدأ العمل فيها او انه على وشك البدء .

ويمكن ان يقال ان هذا خطر افتراضي محض حيث ان الاتحاد السوفياتي قد اعلن مرارا وتكرارا انه لن يسمح للجانب الاخر بأن يحقق تفوقا وانه سيتخذ التدابير المناسبة لاستعادة التوازن . ولكن هل يهني ذلك ان مشكلة خطر الحرب النووية ستتلاشى ببساطة ؟

صحيح ان بلادنا لن تسمح بالتفوق العسكري عليها . ولدى تعليمات من قيادة الدولة وقيادة الحزب في الاتحاد السوفياتي بأن اؤكد هذا من جديد في محفل الامم المتحدة هذا . ويخطئ من يتوقعون الا يتمكن الاقتصاد السوفياتي من الصمود امام ضغوط المرحلة النوعية الجديدة التي تفرض علينا في سباق التسلح . فقد صمد بلدنا وصمد الاقتصاد السوفياتي امام ضغوط اكبر . والقوة الاقتصادية للدولة السوفياتية اليوم ، وقدراتها العلمية والتكنولوجية ، لا تترك لدى اى انسان مجالا للشك في قدرة شعبنا وتصميمه على الصمود امام ذلك التحدى الجديد .

بيد انه لا ينبغي تجاهل انه كلما ارتفع مستوى المواجهة العسكرية في هذا العصر النووى والفضائي اصبحت اسم السلم العالمى اشد ضعفا واقل امنا . حتى اذا امكن الابقاء على التوازن الاستراتيجي . وفي ظروف كهذه يمكن ان تندلع الحرب النووية لا نتيجة لقرار مقصود فحسب بل وقد تنشأ من محاولات تهدف الى الابتزاز او من خطأ في التقدير من احد الجانبين لنوايا الجانب الاخر وافعله . وقد تندلع الحرب ايضا نتيجة لتصرف ارعن يدفع اليه تدهور مفاجئ في الحالة او بسبب خلل في اجهزة الكمبيوتر التي زاد الاعتماد عليها في تشغيل شبكات الاسلحة الحديثة المتقدمة .

هذا هو فهمنا للواقع الامتراجي والسياسي الحالي . وهو فهم يقوم على الحقائق الثابتة التي لا يمكن تجاهلها .

ولهذا السبب بالذات يسمى الاتحاد السوفياتي داثبا لا الى الابقاء على المستوى الحالي للتوازن الاستراتيجي فحسب بل والى خفض ذلك المستوى والمبادرة باتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح وعكس مساره . فنحن نعرف - وذلك ما تعرفه ايضا دول كثيرة اخرى - انه لا ينبغي اضاءة المزيد من الوقت لانه قد يفوت الاوان .

ونحن نجتمع في نيويورك في هذه الايام الاخيرة في الشهر الاول من الخريف . وهو وقت يرتبط في العديد من البلدان بالحصاد ، وقت يتطلع فيه المزارعون الى الشتاء القادم بشعور بأن العمل قد تم انجازه بشكل جيد . لكن هذه الفكرة تستدعي الى الانهتان عبارة اخرى تأملت للاسف في مفردات البشرية ، ألا وهي عبارة "الشتاء النووي". ونحن نود أن تحتفظ كلمة "الشتاء" في كل لغات العالم بمعناها الاصيل والوحيد ، وأن يعرف هذا الفصل فقط على أنه موسم العام المفعم بالجمال والبهجة :

وفي سعينا الى اقامة مناخ مؤات لاستئناف عملية تحديد الاسلحة وتخفيضها ، وفي نهاية الامر الازالة الكاملة للأسلحة النووية في كل مكان ، اتخذ الاتحاد السوفياتي مؤخرا بعض الخطوات الهامة ، وقد اتخذها من جانب واحد - وأؤكد مرة أخرى أنه اتخذها "من جانب واحد" . ومن هذه الخطوات اتخاذ القرار بعدم وضع أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي ما دامت الولايات المتحدة لا تفعل ذلك . ولكن للأسف فان الولايات المتحدة ، متجاهلة مصالح الاستقرار السياسي والعسكري ، جربت مؤخرا سلاحا مضادا للتوابع الاصطناعية ضد هدف في الفضاء . وتتضمن تلك الخطوات أيضا الكف عن تنفيذ المزيد من التدابير المضادة التي كان قد تقرر اتخاذها في أوروبا بسبب قيام الولايات المتحدة بوزع منظوماتها النووية متوسطة المدى في اقاليم بعض بلدان أوروبا الغربية . وهناك أخيرا الوقف الذي أعلنه فيما يتعلق بجميع التفجيرات النووية .

ومن الواضح أن هذه الخطوات المتخذة من جانب واحد لا يمكن بحكم طبيعتها أن تؤخذ على أنها تدابير ذات أمد غير محدد ، ولكنها يمكن أن تصبح ذات أمد غير محدد اذا حذت الولايات المتحدة حذونا . فمن شأن ذلك أن يكون تقدما هاما صوب تخفيف التوتر العسكري في العالم . ولكن اذا لم تستمع الولايات المتحدة الى صوت العقل فلن يكون بمقدور أحد أن يلومنا عندما تنتهي مدة الوقف الذي أعلنه من جانب واحد . فالخيار ليس لنا بل الخيار متروك للولايات المتحدة .

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات الرامية الى كبح سباق التسلح ، من حق جميع شعوب العالم أن تطالب باتخاذ تدابير جذرية لتخفيض الاسلحة النووية - وليس فقط الاسلحة النووية بل الاسلحة الاخرى أيضا - وازالتها في نهاية المطاف .

ان بلدنا ، منذ البداية الاولى لمفاوضات جنيف بشأن الاسلحة النووية والغضائية ، مصمم على ايجاد حل جذري لهاتين المشكلتين المترابطتين ، وقد اتخذ موقفا بناء في هذا الصدد ، وطرح الوفد السوفياتي في جولة المفاوضات الحالية مقترحات ملموسة ذات نطاق واسع وبعيدة المدى . وفي اعتقادنا أن الاتفاق على حظر اسلحة ضربات الغضاء وتحقيق تخفيضات جذرية حقيقية في الاسلحة النووية سوف يكون له اثر ايجابي كبير . ويمكن لاتفاق كهذا أن يحدث تحولا الى الافضل في المسار الكامل للأحداث العالمية ، وأن يجنبنا خطر الكارثة النووية ، ويفتح أمام شعوب العالم آفاق عالم متحرر من الخوف على المستقبل . وسوف تسير البشرية صوب الالف الثالث من تاريخها ، الذي أوشك أن يبدأ ، مطمئنة الى أن الحضارة سوف تستمر .

وقد طرح الاتحاد السوفياتي مقترحات بشأن جميع المسائل المتعلقة بوقف سباق التسلح ولن أنوه بكل هذه المقترحات لأنها ستصبح ، بشكل أو بآخر ، محلا لتبادل الآراء في الجمعية العامة . واسمحو لي أن أقول فحسب انها تشمل المجال النووي ، بما في ذلك وقف التجارب النووية ، وكذلك الاسلحة الكيميائية ، والاسلحة التقليدية ، وعدد القوات المسلحة . ويدعو الاقتراح في بعض الحالات الى تجميد الوضع الحالي ، ويدعو في بعض الحالات الاخرى الى التخفيض . ومازال الاتحاد السوفياتي يؤيد بحزم المقترحات الرامية الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق خالية من الاسلحة الكيميائية ومناطق سلم في مختلف أرجاء العالم . وهو يؤيد الحد من الأنشطة والاسلحة البحرية ويعارض بحزم استحداث أي أسلحة جديدة للدمار الشامل .

وفي سياق التدابير المقترحة للحد من الاسلحة وتخفيضها ، يعتقد الاتحاد السوفياتي أنه من الضروري توفير التدابير الكافية للتحقق والرقابة . وهي تدابير تكون في بعض الحالات وطنية وتكون في حالات أخرى تدابير وطنية ممتزجة بتدابير دولية

حيثما توجد ضرورة موضوعية لذلك . فمملحتنا لا تقل عن مملحة أى طرف آخر في التحقق
الفعال من مراعاة جميع الدول لالتزاماتها المتعلقة بتدابير نزع السلاح . ونحن
ندعو الدول الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سواء كانت من أعضاء
التحالفات السياسية العسكرية أو من بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة ، إلى
دعم هذا النهج الذي نعتقد أنه نهج بناء وواقعي في نفس الوقت .

وأود الآن أن أطرح بعض الأفكار المتعلقة بما يمكن عمله عن طريق جهودنا
الجماعية ، لانتهاء الحروب والمراعات المحلية ، التي تتسبب في معاناة يعجز عنها
الوصف وخسائر لا حصر لها.

وقد يبدو حل هذه المسألة سهلا ، اذا نظرنا إليها في اطار الأمم المتحدة
فحسب . فكل المطلوب هو الزام جميع الدول بأن تراعي في تصرفاتها مراعاة تامة دقيقة
تعهداتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تمتنع كذلك امتناعا قاطعا عن تأييد من
ينتهك تلك التعهدات .

وعلى سبيل المثال ، من الصعب أن نتصور أن أى وفد يمكن أن يتجاسر على القول
هنا بأن الجرائم البشعة التي يرتكبها المعتدون الاسرائيليون على تراب لبنان الذي
الم به الخراب وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة تتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،
أو أن تمويل وتسليح وتدريب وتهريب الآلاف والآلاف إلى أراضي نيكاراغوا من المناوئين
للشورة المعروفين باسم "كونترام" يتفق وهذه المبادئ .

ان غطرسة التعصب هي وحدها التي يمكن أن تدفع المرء إلى أن ينكر على الشعب
الغلسطيني حقه في اقامة دولة مستقلة ، في حين يعطي هذا الحق لشعب اسرائيل . فلكل
الشعوب والأمم حقوق متكافئة .

ومن الذي لا يعرف بالسجل الوحشي لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، هذا النظام الذى يعدم المثات من سكان ذلك البلد الاصليين ويسجن آلاف آخرين ؟ من الذى لا يعرف بأعمال العدوان التي يرتكبها هذا النظام على نحو متواصل ضد أنفولا - كما حدث اليوم - وكذلك الاعمال التي يرتكبها ضد موزامبيق وبوتسوانا وليسوتو ؟ ولا يمكن تصور أن يقول أحد بأن أعمال ذلك النظام غير الانساني تتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ولكن الواقع أن العنصريين في بريتوريا يتلقون الدعم ، وأن هذا الدعم يأتي من دولة كبرى كانت منذ أربعين عاما من بين الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة .

ومن الطبيعي أن الاعراب عن الاستياء للجرائم التي يرتكبها العنصريون ، وعن ادانة المعتدى ، لا يعني أن تلك الجرائم سوف تستأصل . فالتسوية السلمية لأي صراع ، التسوية التي تأخذ بعين الاعتبار بشكل عادل وكامل المصالح المشروعة لجميع الاطراف ، تتطلب قاعدة سياسية للتسوية لا تضر بتلك المصالح ، وآلية تفاوضية مناسبة لحالة كل صراع بذاته .

وقد أعدت مثل هذه المناهز السياسية اللازمة للتسوية العادلة لجميع الصراعات الاقليمية القائمة تقريبا ، أو هي في طريق الاعداد الآن . كما أن الآليات التفاوضية الملائمة موجودة بالفعل أو يمكن اقامتها .

وننتقل الآن الى الحالة في الشرق الاوسط . ان المعايير الاسامية لحل مشكلة الشرق الاوسط بأسلوب يأخذ في الاعتبار المصالح الشرعية لجميع الاطراف ، قد تحددت منذ أمد طويل . وهي تتضمن عودة جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ الى الدول العربية ، وممارسة الشعب الفلسطيني العربي حقه في أن يقيم دولته المستقلة الخاصة به ، وضمان حق جميع الدول في الشرق الاوسط ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش في سلم وأمن . وقد اقترحت آلية تفاوضية لهذه التسوية أيضا منذ وقت طويل ، وأعني بذلك عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدد من البلدان الاخرى من بينها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

غير أن البعض قد يتصور أن عقدة الشرق الاوسط يمكن أن تحل عن طريق اتفاقات منفصلة ، لكن التجربة أثبتت أن مثل هذه الاتفاقات لا يمكن أن تؤدي الا الى تفاقم الصراع لا الى تسويته . ونحن نعتقد أن الجمعية العامة ستتخذ في هذا العام موقفا أكثر قوة لتأييد تسوية سياسية عادلة وعاجلة في الشرق الاوسط ، وستطلب ممن يواصلون معارضتهم لهذه التسوية أن يكفوا عن أعمالهم التخريبية .

وأود أن أذكر في هذا السياق بأن اسرائيل تدين بوجودها الى قرار اتخذته هذه المنظمة ، وان هذا القرار دعا أيضا الى انشاء دولة عربية في فلسطين . فقد كان

قرارا ذا شقين . وقد أيد الاتحاد السوفياتي بقوة هذا القرار ، وحدث أن كان من أوائل من اعترفوا بدولة اسرائيل .

ومن ناحية المبدأ ، هناك أيضا آلية تفاوضية لتسوية الحالة في أمريكا الوسطى ، أعدتها بلدان أمريكا اللاتينية ذاتها . وأعني بذلك مجموعة كونتادورا التي أعرب عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية أخيرا عن تضامنه معها . وهناك أيضا مشروع وثيقة للسلم في أمريكا الوسطى وضعه أعضاء مجموعة كونتادورا ويحظى بتأييد واسع النطاق من دول المنطقة وشعوبها بما في ذلك حكومة وشعب نيكاراغوا وهي البلد الذي يواجه إليه رأس حربة العدوان الامبريالي . ومن المهم أن تؤيد الأمم المتحدة جهود مجموعة كونتادورا وأن تشترك في التغلب على مقاومة من يسمون الى اعادة سيطرتهم على أمريكا الوسطى بدلا من السعي الى السلم .

من الممكن أيضا أن نخرج من حالة التوقف الذي أصاب مشكلة قبرص ، شريطة أن يوضع حد لتدخل القوى الامبريالية ، وأن يعترف الاعتراف باستقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية أساسا ثابتا لتسوية المشكلة .

وأود أن أدلي ببعض التعليقات المحددة بشأن أفغانستان . فالتسوية السياسية للحالة التي نشأت بشأن هذا البلد أمر ممكن أيضا وما نحتاج اليه هو أن يعترف الجميع بحق شعب أفغانستان في أن يبني حياته وفق رغبته ، وأن يوضع حد لجميع أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وعندما ينتهي هذا التدخل ويكون هناك ضمان بعدم استئنافه مرة أخرى ، سيكون من الممكن بالاتفاق مع الحكومة الافغانية سحب الوحدة السوفياتية المسلحة من هناك . وكلما عجلنا بتحقيق تسوية سياسية كان ذلك أفضل للجميع .

ان مقترحات فييت نام ولاو وكمبوتشيا توفر اطارا سياسيا صالحا لبناء علاقات سليمة لحسن جوار بين جميع دول جنوب شرقي آسيا وبمفء خاصة بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية . وقد بدأت أمس هذه العلاقات تتشكل تدريجيا ، كما أن البلدان المعنية قادرة على اقامة آليات تفاوضية ، والمهم ألا يقف أحد في طريق رغبة هذه الدول في التوصل الى اتفاق فيما بينها .

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إعادة التوحيد السلمي لكوريا ، كما نؤيد الطلب الخاص بانسحاب جميع القوات الاجنبية من جنوب كوريا ، ونؤيد الاقتراح الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وقد أصبحت الحالة في الجنوب الافريقي مسألة عاجلة اليوم . وما نحتاج اليه هنا هو أن يقوم مجلس الأمن في نهاية المطاف بممارسة سلطته بالكامل فيما يتعلق بنظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يرفض نقل السلطة الى الشعب الناميبي ، منتهكاً بذلك قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع . ويمثل هذا النظام تهديداً لأمن الدول الافريقية والأمن العالمى .

لقد انقضى ربع قرن منذ أن اتخذت الأمم المتحدة ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، قراراً أسهم الى حد كبير في تغيير وجه العالم اليوم ، وأعني به اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد أوشك العمل الذى بدأ منذ ذلك الوقت أن يستكمل ولا ينبغي أن يكون على كوكبنا مكان لبقايا الاستعمار أو بؤر تحركاته . وفي هذا الشأن أيضاً ينبغي للأمم المتحدة أن توضح موقفها بشكل محدد لا لبس فيه ، ومن الأهمية بمكان أن تقدم المساعدة الى البلدان والشعوب التي تحررت حديثاً ، وذلك حتى نضمن استقلالها السياسى والاقتصادى الحقيقيين .

وتستطيع الأمم المتحدة - بل ويجب عليها - أن تقف ضد استفلال الاحتكارات الامبريالية للبلدان النامية ، وضد نهب مواردها الطبيعية وخنق اقتصاداتها عن طريق شرك الديون الاجنبية . وقد اقترحت كوبا وعدد آخر من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة سبلاً لحل مشكلة المديونية المالية .

ونحن نؤيد مطالبة الدول التي تحررت حديثاً باقامة نظام اقتصادى دولى جيد على أسس ديمقراطية عادلة وفقاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في الماضى ، كما نؤيد هذه الدول في معارضتها لما عرف بالاستعمار الجديد ، الشقافى والاعلامى ، وجميع الأشكال الأخرى للاستعمار الجديد .

ومن غير المقبول أن تمتبر دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مجالا للممالح "الحيوية" لحد ، أو حلبة للمواجهة مع الاشتراكية ، فتلك الدول تشكل حركة عدم الانحياز ذات التأثير الواسع ، وتؤيد بحزم نزع السلاح والوفاق الدولي والتسوية السلمية للصراعات ولقد ظهر ذلك بشكل مقنع من المؤتمر الاخير لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا .

وحقوق وحرريات الافراد ترتبط بشكل لا ينفصم بحقوق الشعوب . والتجربة الفريدة لبلادنا تشهد على ذلك شهادة بليغة . فالاشتراكية لم تضمن لكل مواطن حقوقا متساوية في العمل والسكن والراحة والتقاعد فحسب ، ولم تتح امكانية الحصول على جميع اشكال التعليم وجميع الخدمات الطبية مجانا فحسب ، بل وفّرت أيضا ضمانات شاملة لهذه الحقوق . وقد أرسيت معايير العدالة الاجتماعية في ارتباط وثيق مع تحقيق مبادئ تقرير المصير لجميع الأمم والقوميات ، بما في ذلك الحفاظ على هويتها وتطوير المقومات الوطنية لكل منها مثل اللغة والتعليم والادب والفنون .

وبسبب مزايا النظام الاشتراكي بلغت شعوب الاتحاد السوفياتي - التي كانت في الماضي مضطهدة ومتخلفة ومنقسمة والتي تقف الآن صفاً واحداً متحداً وبالتالي قويا - غاية مستويات التقدم في التنمية الاقتصادية ، وخلقت ثقافة روحية مزدهرة وبلغت أرفع مستويات الحضارة الانسانية في فترة زمنية قصيرة تاريخيا .

وفي اعتقادنا أن هذا السبيل لا يؤدي الى التقدم الاقتصادي والروحي فحسب بل ويسهم أيضا في بناء الثقة بين الشعوب التي تسهم بدورها في التقريب بينها ، وفي توحيد جهودها بغية تحقيق الاهداف المشتركة للبشرية بأسرها . هكذا نفهم جوهر مسألة حقوق وحرريات الافراد والشعوب

إن الأمم المتحدة ، بموجب ميثاقها ، يجب أن تلعب دورا هاما في تشجيع احترام حقوق الانسان والنهوض بها في جميع أرجاء العالم ، وهذا النم الذي مهد الطريق أمام التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان ، أدرج في ميثاق الأمم المتحدة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي . ولقد انقضت أربعون سنة منذئذ ، ولكن لاتزال لسوء الحظ تقع انتهاكات جسيمة صارخة لحقوق الانسان والحرريات الاساسية في يومنا هذا . وهذه سمة موروثية في المجتمع الذي تستحوذ فيه على السلطة والثروة أقلية من السكان على حساب الاغلبية . ولقد أصبحت هذه الانتهاكات نمطا ثابتا في الدول التي يحاول زعمائها أن يصوّروا أنفسهم أبطالاً لحقوق الانسان .

وأودُّ مرَّةً أخرى أن أسترعي انتباه الدول الاعضاء الى مشكلة سيسهم حلها الى حد كبير في تحديد شكل العالم الذي سيعيش فيه أبناؤنا وأحفادنا وأبناء أحفادنا ، وأعني بذلك مشكلة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي .

لقد كان الفضاء حتى وقت قريب جدا مقصورا على الخيال العلمي ، ولكنه أصبح الان مسرحا لانشطة الانسان العملية . والاستخدام السلمي للفضاء يفتح أمام البشرية آفاقا غير محدودة لتسخير المنجزات العلمية والتكنولوجية للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم وحسم المشاكل الكبيرة التي تواجه البشرية على الأرض .

بيد أن هذه الأبعاد الكونية - وهنا لا أتكلَّم مجازا بل حرفيا - تفرض أيضا متطلبات جديدة على سكان الأرض ، وفي المقام الاول على زعماء الدول .

ويجب ألا يتكرَّر الخطأ الذي وقع قبل أربعة عقود عندما عجزت دول العالم وشعوبه عن منع تحوُّل الانجاز الفكري الكبير لمنتصف القرن العشرين - اطلاق طاقة نواة الذرة - الى وسيلة للدمار الشامل لبني البشر . فهذه الحماقة يجب ألا يُسمح بتكرارها بتاتا في نهاية هذا القرن حيث تواجه البشرية ، بعد أن ملأت الصفحات الاولى من تاريخ الفضاء ، أحد خيارين : أن يساعد الفضاء في تحسين ظروف العيش على كوكبنا أو أن يصبح مصدرا لخطر مميت جديد .

ورغبة من بلادنا في المساهمة في تقدُّم الانسان صوب مستويات عالية جديدة من الحضارة ، اتخذت مبادرة رئيسية جديدة باقتراح أن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بند بعنوان "التعاون الدولي في الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي في ظل خلوِّه من الاسلحة" .

وقدَّم الاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه الى الجمعية العامة مقترحات محدَّدة بشأن الاتجاهات والمجالات والمبادئ الرئيسية للتعاون الدولي العريض في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية . فالفضاء الخارجي كلُّه لا يتجزأ ويجب أن يكون في مقدور جميع الدول الاشتراك في استكشافه السلمي .

وهذا يعني أن التقدم يجب أن يتحقَّق من خلال الجهود المشتركة في كل من المجالات الاساسية والتطبيقية لاستكشاف الفضاء ، حتى يتسنى لجميع الشعوب الانتفاع

ببحوث الفضاء . وفي اعتقادنا أن هذا التعاون يمكن أن يتم على خير وجه في إطار منظمة عالمية للفضاء . وهو أمر يمكن أن يتحوّل الى حقيقة اذا مدّت جميع القنوات المؤدّية الى عسكرة الاجواء اللامحدودة للفضاء الخارجي .

وفي مواجهة خطط "حرب النجوم" الشريرة ، يطرح الاتحاد السوفياتي أمام المجتمع الدولي مفهوم "سلم النجوم" .

ويرجو الاتحاد السوفياتي أن تدرس الجمعية العامة مقترحاته بعناية . وبذلك يكون الوفد السوفياتي قد طرح آراء ومقترحات الاتحاد السوفياتي التي رأينا ضرورة تقديمها الى الأمم المتحدة للنظر فيها في هذا الوقت . ويحدونا الأمل أن تدرسها بعين التفهم جميع الدول الممثّلة في هذه القاعة وجميع الشعوب التي تشكّل انسانية متحدة .

لقد أنجزت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من العمل المفيد لمنفعة السلم والتعاون الدولي طوال الأربعين سنة الماضية . بيد أن ما ينتظر منها تحقيقه يفوق ذلك خصوصاً أننا ندخل حقبة حاسمة أخرى من تاريخ البشرية يتعيّن فيها اتخاذ قرار بشأن مسألة ذات أهمية قصوى : أن نعيش في سلم أو أن نغنى في حرب نووية .

وأودُّ في هذا الصدد أن أقتبس من بيان تحديد السياسة ، الذي ألقاه ميخائيل
غورباتشيف ما يلي :

"إن هدفنا كما نراه هو أن نقوم معا - لأنه لا يمكن لاحد أن يفعل ذلك
بمفرده - بحل المشاكل الرئيسية التي هي في جوهرها مشاكل مشتركة بيننا
جميعا وهي : كيف نحول دون نشوب حرب ، وكيف ننهي سباق التسلح ونبدأ في نزع
السلح ، وكيف نسوي الصراعات والازمات القائمة ونمنع نشوب المحتمل منها ،
وكيف نوجد مناخا عالميا يسمح لجميع البلدان بتركيز اهتمامها ومواردها على
ايجاد حلول لمشاكلها - وأخبروني عن أي بلد ليست لديه مشاكل - وكيف نضم
الجهود لحل المشاكل العالمية" .

السيد بومي (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتولى لكسمبرغ

خلال النصف الثاني من هذا العام رئاسة مجلس الاتحاد الاوروبي . ولذا يشرفني أن
أتكلم اليوم نيابة عن هذا الاتحاد وعن الدول العشر الاعضاء فيه . وسيكون هذا آخر
بيان يبدلي به في المناقشة العامة رئيس لمجلس الوزراء ، وذلك بالنيابة عن الدول
العشر ، إذ أن اسبانيا والبرتغال قامتا بالتوقيع والتصديق على المعاهدات التي
ستجعل منهما بعد بضعة أشهر عضوين كاملي العضوية في أسرتنا الأوروبية العظيمة .

وأودُّ أن أنتهز هذه الفرصة ، سيدي الرئيس ، لأعرب لكم عن أحر تهانينا
لانتخابكم رئيسا للدورة الاربعة للجمعية العامة . فخيرتكم الواسعة بالحياة الدولية
وتاريخ عملكم الطويل والبارز يكفلان ادارة أعمالنا في هذه السنة التذكارية بمهارة
ونزاهة واقتدار .

وأودُّ أيضا أن أتقدم بالشكر العميق الى رئيس الدورة التاسعة والثلاثين
لقيادته مداولاتنا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية بفعالية كبيرة .

وأودُّ أخيرا أن أعرب عن امتناني للأمين العام ، الذي لا يدخر جهدا في عمله
الدؤوب من أجل قضية السلم . واذ أوكد من جديد شقتنا التامة فيه ، أودُّ أن أحثه
على مواصلة مبادرات الوساطة والتوفيق المعيدة التي يقوم بها .

وقبل أن أتناول المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها منظماتنا في هذا الوقت ، أود أن أعرب لزملائنا من المكسيك عن مشاعر التعاطف العميق بصد الكارثة المؤسفة التي أودت بأرواح عدد كبير من الضحايا وأدت إلى خسائر جسيمة في الولايات المكسيكية المتحدة . وقد قرّر الاتحاد الأوروبي على الفور تقديم معونة غوثية ، وستبذل الدول العشر كل ما في وسعها للتخفيف من محنة الشعب المكسيكي .

لقد أنشئت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تاريخين لا يفضل بينهما غير بضع سنوات . وقد أنشئت في أعقاب صراع هز أركان العالم بأسره ، وخاصة أوروبا . وكانت الآمال السامية لمنظماتنا - المتمثلة في تهيئة مناخ من السلم والحفاظ عليه عن طريق التقليل من الانقسامات والتوترات ، التي طال أمد البعض منها والتفلب عليها - مصدر إلهام للاتحاد الأوروبي .

فقد استطاعت عشر أمم مختلفة ، ينوء كاهلها بعبء ما ورثته عن العصور القديمة الحافلة بالصراعات الدموية ، أن تصل في نهاية الأمر إلى العيش معا بسلام فحسب بل وأن تشترك معا في إقامة المستقبل . وقد أتيح هذا السبيل المؤدي إلى المصالحة الدائمة والمثمرة بفضل ثقتنا في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقديرنا لقيمة الفرد وكرامته .

وتعتقد الدول العشر ، اعتمادا على تجربتها ، أن الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرّسة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المكوك الدولية هو أفضل ضمان لتحقيق العدالة والسلم . وتعتقد الدول العشر أن الحقوق المدنية والسياسية ، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مترابطة ارتباطا وثيقا وتمثل جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي لحماية الإنسان . وهذه التطلعات والأمان التي تعدّ المحرّك الرئيسي لاتحاد الدول العشر ، التي سيصبح عددها قريبا اثنتا عشرة دولة ، تجعلنا على استعداد للاستماع إلى كل من يعانني ، وابداء استعدادنا للمساعدة على إيجاد حلول حيثما تكون حقوق الإنسان معرضة للخطر ،

فالدول العشر عازمة على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وحماية حقوق الانسان وتوطيدها في كل مكان من العالم * .

ولا يمكن القول ، على ضوء هذه التطلعات ، أن صورة الوضع العالمي التي سارستها تبعث على التفاؤل .

إن التطورات الاخيرة التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب ، ولاسيما ما قرّرتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من استئناف المفاوضات في جنيف بغية إعداد اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وإنهاء سباق التسلح على الأرض ، والحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي ، كل ذلك يبعث على الارتياح لدى الدول العشر . ونحن نرحّب باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فهذا الحوار المتجدّد يبشّر بمرحلة أكثر ايجابية في العلاقات بين الشرق والغرب .

ومتواصل الدول العشر تأييدها لهذه المفاوضات . ونحن ندرك أن هذه المفاوضات تتطلب الواقعية والمرونة والصبر . وأن الاحترام التام للالتزامات المقطوعة سيسهم بالتأكيد في هذا التطور .

وتأمل الدول العشر في أن يترجم الزعماء السوفيات الجدد الرغبة في اقامة علاقات بناءة فيما بين الشرق والغرب الى واقع ملموس .

وتأسف الدول العشر لاستمرار وجود العقبات التي تحول دون الانفراج الحقيقي . ويعتبر احتلال أفغانستان مثلا صارخا لهذه العقبات . وسوف أعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

وتلاحظ الدول العشر مع الأسف أن حقوق الانسان والحريات الاساسية لاتزال تتعرّض لانتهاكات خطيرة ومتكرّرة في عدد كبير من دول أوروبا الشرقية ، على الرغم من مبادئ الأمم المتحدة والالتزامات المقطوعة بصورة رسمية في وثيقة هلسنكي الختامية ، والتي تم التأكيد عليها في مدريد . ولاتزال الدول العشر تشعر بالقلق ازاء الحالة في بولندا ، بسبب استئناف القمع السياسي وبصورة خاصة بسبب زيادة عدد المعتقلين .

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوتيريز (كوستاريكا) .

والدول العشر تشجب من الناحية الأخرى المعويات التي تتعرض لها الاقليات فهي
أمكنة أخرى من العالم بسبب محاولات فرض الاندماج السياسي عليها وحرمانها بكل بساطة
من حق البقاء .

ومع ذلك ، فإن الدول العشر على استعداد لمواصلة جهودها من أجل تهيئة مناخ
من الثقة المتبادلة والتفاهم فيما بين الشرق والغرب . ويحدوها الأمل في أن تـرى
تحسُّنا في العلاقات مع بلدان حلف وارمو بقدر ما تسمح بذلك السياسات التي تنتهجها
هذه البلدان .

ويعتبر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا محفلا مناسبا وملائما لمعالجة المسائل
ذات المصلحة المشتركة مع هذه البلدان ، ومع بقية البلدان المشتركة فيه . وقد
احتفلت كل الدول المشتركة في ذلك المؤتمر منذ شهرين في هلسنكي بالذكرى السنوية
العاشرة للتوقيع على الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر . وأتاحت لنا هذه المناسبة
الفرصة لتقييم النتائج التي أحرزت حتى الآن ، والتطلع نحو المستقبل لدراسة
المسائل العديدة التي لم تحل بعد . وتؤكد الدول العشر الأهمية التي توليها لاحترام
جميع المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية وللتنفيذ الصادق لأحكامها . وقد أبرز
الاجتماع الأخير الذي عقده خبراء حقوق الانسان في أوتاوا الفجوة التي لاتزال قائمة
بين الالتزامات التي تعهّدت بها الدول المشتركة والنتائج الملموسة التي أحرزت على
المستوى الفردي .

وهي تأمل انه في الاجتماعين المقرر عقدهما في المستقبل القريب - وهما محفل بودابست المعني بالتبادل الثقافي ، واجتماع بيرن بشأن الاتصالات فيما بين الافراد وجمع شمل الاسر ، سوف يحرزان تقدما في تنفيذ الالتزامات التي اضطلع بها في هلسنكي ومدريد .

وفي مؤتمر ستكهولم - وهو جزء لا يتجزأ من مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، سوف تواصل الدول العشر جهودها من اجل التوصل الى تدابير ملموسة للامن وبناء الثقة وفقا لولاية ذلك المؤتمر . وتوجه الدول العشر نداء مرة اخرى من اجل تعزيز الحوار الذي بدأ في اطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا والذي تبعته نتائج حقيقية وملموسة تعود بالخير على شعوب كل البلدان المشاركة .

ولاتزال الحالة في قبرص مصدر قلق عميق على الصعيد الدولي . وتعرب الدول العشر مرة اخرى عن تأييدها لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامة اراضيها ووحدتها ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . والدول العشر تذكر الجمعية بانها رفضت البيان الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ الرامي الى انشاء دولة منفصلة في قبرص . وهي تؤكد من جديد بيانها الصادر في ١٠ حزيران/يونيه الاخير ، والذي اعربت فيه عن رفضها الاعتراف بالجمهورية التركية القبرصية الشمالية وكل ما يسمى بتطور دستوري في ذلك الجزء من الجزيرة . وتولي الدول العشر أهمية خاصة لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة ، وتدعو كل الاطراف المعنية الى تأييد جهوده لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، والحيلولة دون أى عمل من شأنه ان يقوض الحوار . وتؤكد الدول العشر أهمية الحوار والتعاون لانه بدونهما ينشأ سوء الفهم ، ويزداد التوتر ويتدهور المناخ السياسي الدولي . بل ان هذا هو نفس الاقتناع الذي قامت على اساسه الامم المتحدة .

ولابد من توافر درجة كافية من الانفتاح والوضوح للتوصل الى اتفاقات يمكن التحقق منها فيما يتعلق بالحد من الاسلحة وخفضها . وتعتقد الدول العشر أنه اذا حظيت هذه النقطة الاساسية بانتباه اكبر فسوف يتحقق شرط اساسي لاحراز تقدم في اطار حتى المناقشات الجارية الان الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح .

وبالطبع ، لاتزال هناك مشاكل صعبة يجب حلها قبل التوصل الى اتفاقات فعّالة بشأن الحد من الاسلحة وخفضها . وتؤكد الدول العشر ان المفاوضات ضرورية للتوصل الى نتائج ملموسة ، في شكل اتفاقات موضوعية متوازنة ويمكن التحقق منها ، وان هذه الاتفاقات ينبغي ان تنفذ . وترى الدول العشر ان هذه الاتفاقات أداة رئيسية ، بل لا غنى عنها للسلم والامن الدوليين ، وسوف تظل كذلك .

وتواجه افريقيا العالم بتحد اساسي ، وهو ان الحق في الوجود والوجود بكرامة يتعرض للخطر هناك . وقد أدت الازمات والتوترات في اجزاء متعددة من افريقيا الى العنف والى انتهاك كرامة الانسان . وينبغي ان نضيف الى ذلك الفقر المدقع الذي خلقه نقص الغذاء ، ولاسيما لمجاعة في مناطق متعددة من القارة . ومن الواضح تماما ان هذه المشاكل الخطيرة لا يمكن ان تحل بمجرد تدابير اقتصادية ، بل انها تتطلب أيضا حلا سياسيا .

وفي جنوب افريقيا ، لاتزال الغالبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا محرومة من حق العيش في كرامة وممارسة ابسط حقوق الانسان . ويؤدي التشبث المستمر المفجع من جانب السكان البيض بنظام الفصل العنصري اللااخلاقي الى تفاقم مستمر للحالة ، يترتب عليه في كل يوم مزيد من العنف والظلم ويقع عدد متزايد من الضحايا . وينبغي لحكومة بريتوريا ان تنتهج دون اى تأخير سياسة تؤدي الى التعجيل بالغاء نظام الفصل العنصري .

وتود الدول العشر ان تذكر الجمعية العامة بان هدف هذه الدول هو القضاء على التمييز العنصري ، بكل اشكاله ، وليس فقط القضاء على بعض مقوماته . وهي تدين استخدام العنف ايا كان مصدره . وهي تنبذ سياسة البانتوستانات . وينبغي لجميع المواطنين في جنوب افريقيا ان يتمتعوا بحقوق متساوية ، وينبغي ايضا حماية الاقليات . وعلى حكومة بريتوريا ان تحوّل ما اذاعته مؤخرا من اعلان النوايا الى تدابير ملموسة . وينبغي ان تكون هذه التدابير ، مقنعة للسكان السود ، أولا وقبل كل شيء . وترى الدول العشر انه لابد من توافر تصميم اكبر على تحقيق الاصلاح وان تظهر

مؤشرات أقوى للرغبة في الوفاق . وان فتح الحوار مع ممثلي السكان السود أمر ضروري . ومن اجل زيادة فرض ذلك الحوار ، ينبغي أن تتخذ تدابير من شأنها ان توفر مناخا للشقة ، ومن بين تلك التدابير ، الاجراءات التي صاغتها الدول العشر ، والتي تتضمن ، بين امور اخرى ، انتهاء حالة الطوارئ ، واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين ، ومن بينهم السيد مانديلا ، والغاء التشريعات التمييزية .

وفي هذا الصدد ، ولاسيما في ٢٢ و ٣١ تموز/يوليه حدد وزراء خارجية الدول العشر ، وكذلك اسبانيا والبرتغال ، موقفهم ازاء الحالة الراهنة ، وقرروا ارسال بعثة وزارية اوروبية الى جنوب افريقيا كانت هناك في الفترة بين ٣٠ آب/اغسطس و ١ ايلول/سبتمبر . وأجرت بالاضافة الى الاتصالات مع السلطات الحكومية اتصالات اخرى ولاسيما مع ممثلي المعارضة الرسمية وغير الرسمية . وعلى هذا الاساس قررت الدول العشر في ١٠ ايلول/سبتمبر تشديد ضغطها ، ونسقت مواقفها بشأن عدد من التدابير التي يجب ان تتخذ فيما يتعلق بجنوب افريقيا . أما مسألة التدابير الاخرى ومنها الجزاءات ، فلاتزال على جدول الاعمال . وتحتفظ الدول العشر بحقها في اعادة النظر في موقفها اذا لم يحرز تقدم ملموس في فترة معقولة .

ولا يمكن لحكومة جنوب افريقيا ان تتجنب الضرورة العاجلة لالغاء الفصل العنصرى دون أى تأخير . ويعتقد بعض السكان البيض ، مخطئين تماما ، انهم يستطيعون تجاهل الحقائق ، ولكنهم لا يستطيعون الهروب منها . وان مسؤوليتهم جسيمة ، وليس لهم ان يدعوا بلدهم وشعبه ينجرفان الى حالة من الفوضى .

وتشعر الدول العشر بقلق حقيقي ازاء استمرار حالات الصراع والتهديدات الخطيرة التي تتعرض لها السيادة والتنمية في الدول الاخرى في الجنوب الافريقي . وفي ناميبيا ، لايزال من الضروري ان ينفذ ، دون تأخير ودون شروط مسبقة ، قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) - الذى لايزال هو الاساس الوحيد المقبول للتسوية النهائية . وينبغي ان تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع ، وان تسمح للشعب الناميبى بممارسة حقه في تقرير المصير في اقرب وقت ممكن . وتعتبر الدول العشر الحكومة المؤقتة التي

انشأتها جنوب افريقيا لاغية وباطلة . وتؤكد من جديد تأييدها لدول خط المواجهة والشعب الناميبي في المجالين السياسي والاقتصادي .

وتعرب الدول العشر عن تأييدها الكامل لقرار مجلس الامن (٥٧) (١٩٨٥) الذي يطالب جنوب افريقيا بأن تنسحب فورا من انغولا وان تكف عن كل اعمال العدوان على البلدان المجاورة .

وأخيرا ، تتسم الحالة في القرن الافريقي بتوترات مستمرة ، تتطلب حلا سياسيا تفاوضيا على نحو عاجل ، تقوم على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

وان الجفاف والتصحر ، ولاسيما في منطقة السهل السوداني والقرن الافريقي ، يؤديان الى الموت وانتشار الاوبئة والهجرة وتدمير المؤسسات التقليدية وتأخير تنمية عدد كبير من الدول . والمساعدة التي سوف يقدمها الاتحاد ودوله الاعضاء ، ولاسيما في اطار اتفاقية لومي الثالثة ، الى ابناء افريقيا سوف تظل لها اولوية قصوى . وسوف أعود الى هذه المشكلة في الجزء الذي يتناول الجانب الاقتصادي من بياني هذا . فضلا عن تدابير الانقاذ ، ينبغي أن تدعم انظمة الوقاية والانذار على نحو عاجل ، بغية مواجهة الازمات الغذائية بمزيد من الفعالية والحد من ظاهرة اللاجئين التي اصححت تشمل ٥ ملايين من الافراد في افريقيا .

وتدرك منظمة الوحدة الافريقية مدى الحاج هذا النهج ، وتؤيد الدول العشر جهود تلك المنظمة وعضائها لجلب السلم والرخاء للفارقة رغم المصاعب التي تواجهه دول القارة ، تلك المصاعب التي كثيرا ما تنشأ عن الكوارث الطبيعية أو تزيد تلك الكوارث من حدتها .

وفي الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التي انتشر فيها على نحو خطير العنف وعدم الثقة ، مازال السلم والامن بعيدئ المنال . وقد أدت التفضيحات التي فرضت على السكان هناك منذ زمن بعيد الى اليأس والمرارة والكراهية . ويتطلب الامر بذل جهد غير عادي حتى يمكن قبول العدو على أنه جار . ومع ذلك ينبغي للمتعادين اليوم ان يكف كل منهم عن نظرة العدا للآخر .

وفي اطار الصراع الاسرائيلي العربي ، هناك شعاع من الامل . بغير الكراهية والتردد ، يمكن للقلوب وللحساس بالتعقل ان يتحقق السلام . وترى الدول العشر ان جهود السلام التي بدأت ، بما في ذلك اتفاق الاردن وفلسطين المبرم في ١١ شباط/فبراير الماضي ، الذي تضمن التزاما ببدء مفاوضات وفقا لقرارات الامم المتحدة ومن بينها القرارات الصادرة عن مجلس الامن تعد تطورا ايجابيا . وترى الدول العشر ضرورة تشجيع اي تحرك صوب التسوية السلمية للنزاع . ومن الاهمية بمكان ان يشجع التحرك الذي بدأ وان ييسر الحوار بين جميع اطراف النزاع .

وبينما ينبغي ان يجتنب أي حل دائم مشاركة جميع الاطراف المعنية ، يجب ان يكون من المتوقع ان تشترك المنطقة كلها في رغبة حقيقية في توسيع نطاق التحرك صوب السلام في المنطقة وفي تأييده .

واذا لم تلق مبادرات السلام المقترحة استجابة مواتية ، فان المشاكل في المنطقة ستتفاقم . وعلى كل الاطراف المعنية مباشرة ان تعترف بهذه الحقيقة . وان يعترف كل منها بالآخر . فانكار وجود الطرف الآخر تصرف أعمى وقرار بعدم الرغبة في السلام . والاعتراف المتبادل بين الاطراف بوجودها وبحقوقها امر يحظى بالأولوية .

وتود الدول العشر ان تسهم في التسوية الشاملة . ونحن نرى انه ينبغي ان تقوم التسوية الشاملة على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) بما في ذلك حق الوجود والامن لجميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، وقرار العدل بالنسبة لجميع شعوب المنطقة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بكل ما ينطوي عليه ذلك .

ولا بد أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دور في عملية التفاوض . وينبغي احترام مبدأ عدم استخدام القوة وعدم الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وينبغي انتهاء احتلال اسرائيل للأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وتود الدول العشر أن تذكر الجمعية العامة بأن التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ بقصد تفسير الوضع القانوني والملاحج الجغرافية والتكوين الديموغرافي للأراضي تتعارض مع القانون الدولي .

وقد كان التزام الامم المتحدة في غالب الاحيان اسهاما مفيدا بشأن مشاكل الشرق الاوسط . وينبغي تشجيع الامم المتحدة على الاستمرار في عملها . ويصدق ذلك على السعي الى السلام في النزاع الاسرائيلي العربي ، وفي لبنان ، وفي أزمة الخليج .

والمواجهة في لبنان لم تنته بعد . وقد ازدادت مؤخرا أعمال العنف والارهاب التي يتعرض لها السكان المدنيون في لبنان وبعض الاجانب الابرياء ومن بينهم مواطنون من بلدان الاتحاد . والدول العشر قلقة للغاية بشأن هذه الحالة ، وهي تطالب جميع الاطراف المعنية ببدء حوار بين الطوائف اللبنانية المختلفة .

وفي هذا الاطار ، رحبت الدول العشر بجهود الرئيس الجميل للنهوض بسياسة المصالحة الوطنية بما يحقق وحدة لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله ، بمساعدة جميع الاطراف المعنية . وتؤكد الدول العشر مجددا ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية تنفيذا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وكذلك جميع العناصر المسلحة الموجودة هناك دون طلب من الحكومة اللبنانية . وتحث الدول العشر على ان يسمح للمراقبين بان يؤديوا دورهم بالكامل ، وتذكر الجمعية العامة بأهمية الالتزام بولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وتنفيذها بالكامل . وتناشد جميع الاطراف ان تتعاون تعاوننا تاما مع هذه القوة التابعة للامم المتحدة .

وقد دخل النزاع بين ايران والعراق عامه الخامس . ولم يعد في الوسع التسامح ازاء تصعيد الاعمال العسكرية ضد السكان والاهداف المدنية ، وما يترتب على ذلك من نتائج تضر بالاستقرار الاقليمي ، كما تضر باقتصاد كلا البلدين .

تتوجه الدول العشر بنداء آخر الى ايران والعراق للتوصل الى وقف فوري لاطلاق النار والدخول في مفاوضات دون تأخير ، بغية التوصل الى تسوية مشرفة ومقبولة لكلا الطرفين ، وذلك وفقا لمقررات الامم المتحدة . ونحن نؤيد الوساطة بجميع اشكالها ، بما في ذلك جهود الامين العام ، ونود أن ندعو كلا البلدين الى احترام التعهد الذي اعلنه في حزيران/يونيه ١٩٨٤ بتجنب قصف الاهداف المدنية . وتستلقت الدول العشر انتباه كلا الطرفين الى القلق البالغ بشأن التزام المبادئ الانسانية ، خاصة في

معاملة سجناء الحرب . ونحن ندين استخدام الاسلحة الكيماوية في أى مكان وفي أى وقت ونؤكد ضرورة احترام اتفاقيات جنيف وميثاق قواعد القانون الدولي ، بما في ذلك القواعد المتعلقة بأمن الملاحة والطيران المدني .

وفي آسيا دخل الاحتلال السوفياتي لأفغانستان عامه السادس . ويبدو أن الاتحاد السوفياتي غير مبال بالنداءات المستمرة التي يوجهها المجتمع الدولي لسحب قواته ، ويواصل سياسته الهجومية في هذا البلد الذي كان تقليديا محايدا وغير منحاز ، وبذلك ينتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

وتكرر الدول العشر مرة أخرى نداءها للاتحاد السوفياتي لانتهاء وجوده العسكري في ذلك البلد ، وفقا لمبدأ عدم التدخل ، وان يشجع حق تقرير المصير للشعب الأفغاني كما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وليس من شأن تشديد القوات السوفياتية للقتال وللانتهاك المتكرر لحقوق الإنسان ، إلا أن يزيد من معاناة الشعب الأفغاني .

وباكستان التي أرهاقها عبء اللاجئين الأفغان ، أصبحت ضحية هجمات متعددة تشن من أفغانستان على أراضيها . والدول العشر تدين هذه الانتهاكات التي لا تسهم في اقرار تسوية سياسية . وان مثل هذه التصرفات وحدثت المواجهات عبر الحدود مع باكستان تهدد بتوسيع نطاق النزاع .

وازاء خطورة الحالة ، تذكر الدول العشر الجمعية العامة بأن التوصل الى حل سياسي عن طريق التفاوض أمر ضروري لحل النزاع الأفغاني بأسلوب عادل ودائم . ولذلك ، تؤيد المساعي الحميدة لممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، التي نتوقع ان تؤدي الى احراز تقدم عاجل وحقيقي . ويحدونا الامل بشكل خاص في التوصل الى اتفاق بشأن وضع جدول زمني لانسحاب القوات السوفياتية الذي لا يزال عنصرا هاما في التسوية .

وفي شبه جزيرة الهند الصينية ، لاتزال كمبوديا هدفا لهجمات فييت نام التي لا تفتأ تهدد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . فالانتهاكات المتكررة لسلامة اراضي كمبوديا ولكيانها الوطني تقوم على سياسة الامر الواقع ، وهو مبدأ لا يمكن التسامح بشأنه . وان الانتهاكات المتكررة لسيادة تايلند قد أدانها المجتمع الدولي

بشدة أيضا . والابعاد التي لم يسبق لها مثيل للمشاكل الانسانية في تلك المنطقة اليوم تتطلب - أكثر من أي يوم مضى - تسوية ملمية عاجلة دائمة وشاملة .

وتؤيد الدول العشر أية مبادرة ترمي الى البدء في مفاوضات بنّاءة بين الاطراف المعنية ، وذلك على اساس المبادئ المتفق عليها في المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا . وفي هذا الصدد نشجب استمرار فييت نام في عنادها ورفض الانصياع للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة .

والى جانب بؤرتي النزاع هاتين ، فان الاستقرار في القارة الآسيوية معرّض للخطر دائما بتقسيم شبه الجزيرة الكورية . وفي هذا الصدد ، لاحظت الدول العشر بارتياح المؤشرات الضعيفة التي بدت مؤخرا نتيجة لامتئناك الاتصالات بين الشمال والجنوب ، وبصفة خاصة تبادل الزيارات بين الاسر . وليس من شأن الحوار الواسع النطاق بين شطري كوريا إلا ان يؤدي في نهاية الامر التوحيد السلمي لكوريا ، وهذا ما يتمناه السكان جميعا حتى يكون لهم تمثيلهم في الامم المتحدة .

ومنذ عام مضى ، أعربت الدول العشر من فوق هذا المنبر عن أملها في أن تستمر عملية اضماء الطابع الديمقراطي التي بدأت بالفعل في أمريكا اللاتينية وتزداد انتشاراً . واليوم ، باستثناء حالات قليلة مثل شيلي وأوروغواي وسورينام ، تنعم دول أمريكا اللاتينية بأنظمة حكم ديمقراطية وتعددية . لذلك تعرب الدول العشر عن ارتياحها العميق ازاء هذا التطور ، كما تدرك المهام الصعبة التي تواجهها هذه البلدان في الوقت الحالي ، وتمثل في ترسيخ مؤسساتها الديمقراطية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها . وتؤكد الدول العشر استعدادها لمساعدة تلك البلدان قدر استطاعتها في الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بما يؤدي الى صون السلم والمحافظة على الديمقراطية في تلك المنطقة .

ويسرُّ الدول العشر أن ترى أن الاتجاهات المختلفة للرأي العام تلاقحت جميعها في اتفاق وطني بشأن عملية التحول الى الديمقراطية . ونحن نناشد السلطات الشيلية مرةً أخرى أن تحترم حقوق الانسان وتكف عن وضع العراقيل أمام اعادة الديمقراطية بما يحقق تطلعات شعب شيلي .

وما زالت الدول العشر مقتنعة بأنه لا يمكن حل الصراعات القائمة في أمريكا الوسطى باستخدام القوة ، وإنما تحلُّ عن طريق التسوية السلمية والتفاوضية التي تنبثق من المنطقة ذاتها وتقوم على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل واحترام حرمة الحدود . وتعتبر مبادرة مجموعة الكونتادورا التي أيدتها الدول العشر منذ البداية ، أفضل السبل للتوصل الى هذه التسوية . ونحن نرحب بالتأييد الذي تبدييه البلدان الديمقراطية الاربعة في أمريكا الجنوبية لمجموعة كونتادورا ، كما نشجع البلدان المعنية على التوصل بسرعة الى اتفاق على أساس اقتراحات مجموعة كونتادورا حتى يتسنى ايجاد تموية شاملة ودائمة . ومن أجل تهيئة الثقة المتبادلة ، لابد وأن يصاحب تنفيذ هذا الاتفاق السلمي اتخاذ بعض التدابير المناسبة لاجراء التحقق والرقابة .

وتعتقد الدول العشر بأهمية أن تسهم جميع البلدان المعنية بصورة فعّالة في تخفيف حدّة التوتّر في المنطقة بغية تيسير النجاح لعملية كوندادورا . وتطلب كذلك الى بلدان أمريكا الوسطى أن تتعهد باقامة نظم ديمقراطية وضمان الاحترام الكامل لحقوق الانسان بما يتفق مع وثيقة كوندادورا التي وقّعت عليها .

وقد حضر مؤتمر سان خوسيه ، عاصمة كوستاريكا ، الذي عقد في ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، كل من الدول العشر واسبانيا والبرتغال وهيئة الاتحاد الأوروبي الى جانب بلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كوندادورا . ومازالت الدول العشر ، منذ عقد هذا المؤتمر ، تواصل جهودها لتوطيد علاقاتها مع بلدان تلك المنطقة . ويحدونا الامل في أن يؤدّي التوقيع على اتفاق التعاون ، بالاضافة الى إرساء الطابع المؤسسي على الحوار السياسي الدائر بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى في الاجتماع الوزاري المزمع عقده في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في لكسمبرغ - الى الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ، وكذلك التوصل الى تسوية سلمية تنبثق من المنطقة ذاتها .

وفي عام الاحتفال هذا ، سيتاح لنا مزيد من الفرص لتأمل الانجازات التي تحققت في الماضي ، وقبل كل شيء نفكر ملياً في الاهداف المقبلة لمنظمتنا بعد مضي أربعة عقود على انشائها . ولا شك في أن منظومة الأمم المتحدة لم تتمكّن من تحقيق كل الامل العريضة التي راودت مؤسسيها في البداية . ولكن لا جدال في أنه في عالم مازالت تسوده مشاعر الكراهية والازدراء والتعصب ، ينبغي أن يظل الميثاق - وهو عقيدتنا - نبراما لنا ومعيارا لجميع أعمالنا . وبعد انقضاء هذه السنوات المديدة التي استمرّ خلالها تزايد عدد الاعضاء في منظمتنا ، يتعيّن علينا بطبيعة الحال أن نتحلّى بالمرونة فيما يتعلّق بالطريقة التي نكفل بها للأمم المتحدة أن تؤدّي مهامها على الوجه الصحيح .

وهناك مجال خاص أولته الدول العشر أهمية بالغة على الدوام وتضطلع فيه الأمم المتحدة بدور نشط هو مجال النهوض بحقوق الانسان وحرياته الأساسية وحمائيتها . ونود أن نؤكد مرة أخرى أن من واجب الأمم المتحدة أن تكفل الاحترام الكامل للمبادئ

الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأن تعمل على الفور ، وعلى نحو مناسب ، للتمتني لانتهاكات حقوق الانسان أينما وجدت . وفي هذا الصدد ، تأمل الدول العشر مخرمة أن ينشأ منصب المفوض السامي لحقوق الانسان حتى تؤدّي التدابير التي يتخذها الى تعزيز منظماتنا .

ولن يتسنى للأمم المتحدة أن تظلع بمهامها إلا في ظل الاحترام الكامل للمبدأ الاساسي وهو عالمية هذه المنظمة ، المنصوص عليه في المادة الرابعة من الميثاق ، وذلك حيثما تثار هذه المسألة في منظومة الامم المتحدة . وينبغي أن يكون احترام حقوق الجميع المنصوص عليها في الميثاق هو الضمان الذي يكفل مبدأ عالمية هذه المنظمة ، وهو المبدأ الوحيد الذي يتيح للميثاق أن يتماشى مع الضمير العالمي . لقد تحسّنت الاحوال الاقتصادية التي تسود العالم اليوم عمّا كانت عليه منذ سنوات طويلة ، وإن كانت توقعات النمو لاتزال غير مؤكّدة . ويمكن ملاحظة الانتعاش الاقتصادي - وإن كان بدرجة غير كافية - في كثير من البلدان الصناعية التي تمكّنت من تحسين آفاق نموّها ولاسيما بفضل جهودها لإجراء التعديلات الهيكلية واصلاح اقتصاداتها . وقد نقص التضخم بشكل ملموس . وزادت الاستثمارات في كثير من البلدان . وقد ارتفعت التجارة العالمية بصورة ملحوظة ، وإن كان النضال من أجل مكافحة الحمائية غير كافٍ حتى الآن ولا يتسم بالانتظام . وقد بدأ الانتعاش في الانتشار من العالم المتقدّم الى العالم النامي . كما بدأت برامج التكيف التي تنفّذها البلدان النامية في انتاج ثمارها ، وأمكن حتى الآن مواجهة أعقد المصاعب التي تواجهها البلدان النامية المدينة . وبُدئ في وضع الحلول للمشاكل الملحة التي تواجهها افريقيا والتي نجمت عن المجاعة .

ومع ذلك ، فمزال هناك الكثير من المشاكل وفي أوروبا بصفة خاصة تواصل البطالة ارتفاعها حيث باتت مصدر قلق بالغ . كما أن الانتعاش مزال غير كافٍ فسي كثير من البلدان المتقدّمة ، ولاتزال الحالة المالية والنقدية الدولية غير مستقرة . ومازالت النزعة الحمائية باقية ، بينما يعاني الكثير من البلدان

النامية من المشاكل الداخلية والخارجية الخطيرة . وأخيرا فإن شبح المجاعة لا يزال يخيم على عدد كبير من البلدان في افريقيا جنوبي الصحراء .
ولذلك ، وبرغم التقدم الملحوظ الذي تحقّق حتى الآن ، فإننا نحتاج الى بذل جهود جديدة متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي ، ولا بد كذلك من مواصلة السياسات المحلية التي اتبعتها حتى الآن ابتغاء تحسين الاداء في اقتصاداتنا ، إلا أنه لن يتسنى لنا استعادة النمو السليم والدائم وضمان امتثان عملية التنمية ما لم يدرك كل منا على الدوام الاثار الداخلية والخارجية المترتبة على السياسات التي تنتهجها . وقد حظيت هذه النقطة باهتمام خاص في اجتماع القمة الاقتصادي الذي عقد في بون مؤخرًا .

وينبغي زيادة التعاون الاقتصادي الدولي إذا ما أردنا للاقتصاد العالمي أن يؤدي مهمته . وللعلاقات بين الشمال والجنوب دورها الهام في هذا السياق . لذلك ، نعتقد أنه ينبغي تحسينها .

وما زال الاتحاد الاوروبي ملتزما من جانبه باتباع نهج يعالج المشاكل القائمة بين الشمال والجنوب مع مراعاة الترابط بين اقتصاداتنا والعلاقات المتداخلة لفتى المشاكل التي تُناقش في محافلنا العديدة . كما يعترف الاتحاد الاوروبي بضرورة اتباع نهج أكثر تحديدا وواقعية ، وبأنه يتعيّن علينا أن نستكشف كل فرصة ممكنة لاجراء الحوار واقامة التعاون الدولي في المناطق أو القطاعات التي مازالت تواجه أكثر المشاكل الحاحا . ويعتبر الحوار الذي مازال جاريا في اطار اتفاقية لومي مبالا ملموما لهذا النهج .

ويشدد الاتحاد الاوروبي أيضا على ضرورة تعزيز المؤسسات المالية المتمددة الاطراف ، التي تؤدي دورا لا غنى عنه . وختاما ، يرى الاتحاد أنه يمكن تحسين ظروف الحوار بين الشمال والجنوب ، ويؤيد الآراء التي طرحت بشأن هذا الموضوع ولاسيما في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ومن بين أكثر المشاكل التي تواجهنا الحاحا وخطورة ، أود ان أذكر بسائغ في بدء مشكلة الجوع في افريقيا . فهذه المشكلة تمثل آفة تعرّض للخطر حياة عشرات الملايين من البشر ، وتتطلب تعبئة جهود المجتمع الدولي بأسره . وقد اتخذ في هذا الصدد عدد من المبادرات الدولية . ومن بين هذه المبادرات أود ان أشير بوجه خاص الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالحالة الطارئة في افريقيا الذي عقد في شهر آذار/مارس الماضي في جنيف عقب الاعلان الخاص بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . فذلك المؤتمر الذي لقي عقده ترحيبا خاصا منا اتاح للعالم بغير شك قدرا أكبر من المعرفة بمحنة ضحايا الجفاف والمجاعة ، وساعد على تيسير تعبئة الموارد لمساعدتهم . وفي هذا الاطار ، تم التشديد على الدور الاساسي الذي يطلع به المكتب المعني بعمليات الطوارئ في افريقيا ، فيما يتعلق بتنسيق المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف

وقام الاتحاد الاقتصادي الاوروبي كما قامت دوله على وجه السرعة باتخاذ سلسلة من التدابير اللازمة للتصدي لمشكلة الجوع في افريقيا . وقدم الاتحاد والدول المنتهية اليه معونات غذائية تبلغ ٢٣ مليون طن تقريبا من الحبوب في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ مما يشهد بأن تلك الدول أوفت تماما بالتزاماتها . والمعتقد انه بفضل تلك التدابير والالتزامات المختلفة التي اضطلعت بها بلدان فتي ، سيتمكن في الاشهر القليلة القادمة تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للبلدان الافريقية العشرين الأكثر تضررا بالمجاعة ، شريطة أن نتمكن من التغلب على المشاكل الهائلة التي تصادف توصيل المعونات الدولية الى الشعوب المعنية . بيد انه مهما كانت الضرورة التي تقتضيها تلبية الاحتياجات الملحة ، فان المعونات الغذائية تنطوي ، في رأينا ، على بعض المخاطر ولا يمكن ان تشكل حلا دائما .

وعلاوة على مساعدات الطوارئ ، لا بد من انتهاج سياسات فعّالة للتنمية طويلة الأجل . وقد شدد على هذه النقطة رؤساء دول أو رؤساء حكوماتنا الذين أشاروا مؤخرا

الى ضرورة وضع استراتيجية منسقة عالمية لمكافحة الجفاف من أجل دعم جهود البلدان الافريقية فيما يتعلق بالامن الغذائي ، ولايلاء اولوية لمكافحة التصحر . ويرحب الاتحاد الاوروبي في هذا المدد بقرار انشاء صندوق خاص لافريقيا في اطار البنك الدولي ، ويحدوه الامل في ان يتيح ذلك امكانية الاطلاق بالاملاحات الهيكلية الضرورية لانعاش اقتصادات البلدان المستفيدة . فخلا عن ان لدينا امل كبير في ان تستمر الجهود المبذولة حاليا لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وما زالت المشكلة الاساسية لديون الكثير من البلدان النامية تمثل مصدرا لقلقنا الشديد . وكثيرا ما كان لعبء خدمة الديون ابعاد مضية تخرّب بافاق التنمية وتعرض للخطر ايضا الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان المعنية . وما زال هذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا للنظام النقدي والمالي الدولي بأكمله . بيد انه تحقق تقدم كبير في هذا الميدان ، وامكن التوصل الى بداية لحل المشاكل الاكثر الحاحا ، نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي الدولي والجهود الشجاعة والملحوظة للتكيف التي بذلتها البلدان المدينة ، بالاضافة الى المرونة وسرعة تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونواتى الدائنين والنظام المصرفي ، الا ان المشكلة الاساسية ما زالت باقية ، وينبغي لنا جميعا بذل الجهود اللازمة لتجنب وقوع ازمة مالية خطيرة .

ويمتدد الاتحاد الاوروبي ان الاخذ باسلوب المعاملة التمييزية في حالات الاستدانة المختلفة في الاطار المؤسي القائم امر له فائدته كما كان الحال دائما . الا أننا نرى أيضا انه من الضروري في تلمس الحلول الدائمة ، ان ننظر في مشكلة المديونية من وجهة نظر تتجاوز الاجل القصير . وان نبحت المسألة من كل جوانبها ، أي ان نبحت خفض أسعار الفائدة العالمية ، والنقل الكافي للموارد ، وتوطيد الانتعاش الاقتصادي العالمي ، والنمو المستمر في التجارة الدولية ، وكل هذه الجوانب هي عوامل يمكن ان تساعد على تخفيف القيود التي تعاني منها البلدان النامية المدينة .

ومن الضروري أيضا ان تنتهج هذه البلدان سياسات من شأنها اتاحة التكيف الهيكلي طويل الاجل لاقتصاداتها .

لقد شدت عدة مرات على الهمية التي يوليها الاتحاد الاوروبي لنمو التجارة الدولية كاسهام في الانتعاش الاقتصادي العالمي ولاعطاء قوة دفع جديدة لعملية التنمية . ومن الضروري ايجاد نظام متعدد الاطراف للتجارة الحرة تحقيقا للرضاء العام . وهذه اذا مسؤوليتنا جميعا . ومن المهم لنا جميعا ان نستمر في تنفيذ برنامج العمل الخام بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، وفي الوفاء بالالتزامات التي اظلمت بها الدول في النضال ضد النزعة الحمائية . ويؤيد الاتحاد الاوروبي القيام في اقرب فرمة ممكنة بسلسلة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار الغات من شأنها ان تعالج مجموعة متوازنة من الموضوعات ، فضلا عن تحقيق مصالح كل البلدان المعنية سواء كانت متقدمة النمو او نامية .

غير ان المفاوضات التجارية وحدها لن تحل جميع المشاكل . ونحن نشعر ان الحلول اللازمة لمشكلة الاختلال الناجم عن المسائل النقدية والمالية لا يمكن ايجادها في المفاوضات التجارية . ولا بد من العمل الدؤوب والمتفانر لتحسين عمل جهاز النقد الدولي . كما اننا نحتاج الى زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية . وينبغي تلمس النتائج في مجالي النقد والمال مع النتائج التي تحرز في مجال التجارة . ونلاحظ في هذا الصدد بالارتياح النهج الايجابي الذي اتبعه المشاركون في اجتماع قمة بون فيما يتعلق بتحسين عمل النظام النقدي الدولي وكذلك فيما يتعلق بضرورة نقل موارد كافية ولا سيما لمالغ البلدان الاشد فقرا . ويحدونا الامل في ان تؤدي المناقشات المقبلة في صندوق النقد الدولي بوجه خاص الى ان يصبح بالامكان الدخول في حوار مشر .

وانتقل الان الى المشاكل الاكثر تحديدا لاقبل البلدان نموًا . فسوف يجرى في جنيف في الايام القليلة المقبلة استعراض نمفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لاقبل البلدان نموًا الذي اعتمد في مؤتمر باريس في ايلول/سبتمبر ١٩٨١ . ونأمل في أن يجرى هذا الاجتماع الهام تقييما موضوعيا لتنفيذ ذلك البرنامج الجديد وأن يتوصل الى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتحسين تنفيذه .

وقد بذل الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء جهودا واضحة في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر المشار اليه . واود أن أشير بوجه خاص الى ما ذكرته من قبل عن النضال ضد الجوع الذي أصاب بعض البلدان الافريقية الاقل نموًا . والاحظ فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ان البعض منا قد تجاوز بكثير رقم الـ ١٥٠ في المائة المستهدف لصالح أقل البلدان نموًا المنصوص عليه في برنامج العمل الجديد الزاخر . وهناك دول أعضاء اخرى اقتربت من ذلك الرقم . واود أن أشير أيضا الى أنه من بين أقل البلدان نموًا البالغ عددها ٣٦ بلدا ، هناك ٢٧ بلدا تنتمي الى افريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ وقعت على اتفاقية لومي الثالثة في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي . وهذه الاتفاقية الجديدة التي تؤكد التصميم على دعم وتعميق الروابط بين الاتحاد الاوروبي و ٦٦ بلدا ناميا ، متيح لعدد كبير من أشد البلدان النامية فقرا الاستفادة من بعض الاحكام الجديدة مع الابقاء على احكام الاتفاقيات السابقة كاملة . واود أن أبرز في هذا الصدد ان الاتفاقية الجديدة تنشر عملية جديدة تقوم على التعاون الحقيقي بين المانح والبلد المستفيد . ومن شأن الحوار المستمر ان يجعل بالامكان تحسين فعالية المعونات التي يقدمها الاتحاد . وعلاوة على ذلك ، أشير الى ان هذه الاتفاقية الجديدة تنم على زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لتنمية الدول المنتمة الى افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ .

وأود في الختام ان أدلي ببعض الملاحظات عن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة للأمم المتحدة . فهذا حدث هام في تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي . ونحن ننتظر الكثير من هذه المنظمة الجديدة . واننا على ثقة من ان اليونيدو الجديدة سوف تستفيد من تجربة الوكالات المتخصصة الأخرى ، وتفع برنامجا وأساليب عمل تمكنها من الاضطلاع بنجاح بمهمتها في تقديم المساعدات التقنية في ميدان التعاون الصناعي ، وخاصة لصالح اشد البلدان فقرا .

وكما ذكرت من قبل ، فان الافق الاقتصادي يتجه الى التحسن ، غير أنه ما زال لدينا الكثير لانجازه قبل أن نحقق النمو السليم والدائم لاقتصاداتنا ، ولمواطلة عملية التنمية واعطائها دفعة جديدة . فالمسؤولية تقع على عاتقنا جميعا ، ولن ننجح فيها الا عن طريق الحوار والتعاون . وسوف يتعزز الاتحاد الاوروبي عما قريب بعضوين جديدين هما اسبانيا والبرتغال ، وسوف يتحمل قسطه من المسؤولية . ونحن نوجه نداءً الى جميع شركائنا في الشمال والجنوب لكي يضموا جهودهم الى جهودنا .

إن الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة التي نحتفل بها هذا العام ليست نقطة النهاية ، انما ينبغي أن تشكل نقطة الانطلاق . ويجب علينا معا أن نوّلي وجوهنا شطر المستقبل ، وأن نضاعف جهودنا لكي نترجم الى واقع ملموس مبادئ الميثاق والمشاعر التي أعرب عنها من تكلموا من فوق هذا المنبر . فبذلك وحده ، وبالمشاهدة ، منتهيح للأمم المتحدة أن تضمن للبشرية جمعاء مستقبلا أفضل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠